الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية البنوك والتأمينات

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

شرادي ريمة

نويري صافة اسراء

تحت عنوان:

دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية : واقع و تحديات

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. د حواس أمين	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيسا**
د حديدي عابد	**أستاذ محاضر-ب-**	**مشرفا ومقررا**
د. خوجة بوعبد الله	**أستاذ محاضر-ب-**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــر وتقـــدير

الحمد لله حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، له الحمد في الأولى والآخرة، له الحمد في كل وقت وحين، في لحظات التأمل، وفي أوقات التوفيق والنجاح.

نفتتح بالشكر لله ونختم به، تصديقًا لقوله تعالى: "لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"، ولقول نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

نتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الفاضل الدكتور حديدي عابد، على ما قدّمه من دعم متواصل، وتوجيهات سديدة، وجهود مخلصة كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل على الوجه الأكمل. فله منّا كل التقدير والدعاء الصادق بأن يجزيه الله خير الجزاء.

كما نتقدّم بجزيل الشكر إلى من ساهم في إثراء محتوى هذا العمل المتواضع ولا يفوتنا أن نرفع جزيل الشكر والعرفان إلى جميع الأساتذة الأفاضل الذين ساهموا بعلمهم وملاحظاتهم في إثراء هذا المشروع.

مع خالص التقدير،

إهـــــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد الأمين.

إلى من أوصى عليهما الله عز وجل ورسوله الكريم.

رمز العطاء والتضحية مثلي الأعلى أبي الغالي.

من تستقبلني بابتسامة وتودّعني بدعاء أمي الغالية.

إلى ذلك المستودع الكبير من القوة والحب

إخوتي وأخواتي.

إلى رفقاء الطريق ومؤنسيه الذين لم يقبضوا يدهم يوما عن مساعدتي ولم يبسطوها إلا لنفعي.

إهـــــــــداء

اهدي عملي لمن شاب شعر رأسه لأكون هنا بينكم، اليك يا أعز الناس أبي.

الى من أنجبت وسهرت وتعبت، الى ريحانة الوجود وقمر الليالي اليك يا ألمع نجمة في سمائي، اليك يا أمي.

الى السند بحياتي، الكتف الذي لا يميل واليد التي تنتشلني من الصعب أخواتي واخواني بالأخص أختي الصغرى أسيل.

الى كل عائلتي الكريمة

الى كل من جمعتني بهم مقاعد الدراسة وأهدتني أسوار العلم معرفتهم الى كل صديقاتي: أية، شيماء، مارية، ريمة.

الى كل طاقم جامعة ابن خلدون، جميعا اهدي لكم عملي.

فهرس المحتويات

شكـــر وتقـــدير

إهـــــداء

إهـــــداء

قائمة الأشكال:

مقدمة عامّة.....أ

الفصل الأول دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الاسلامية.....- 6 -

مقدمة الفصل:.....- 7 -

المبحث الأول: نشأة التكنولوجيا المالية.....- 8 -

المطلب الأول: مراحل نشأة التكنولوجيا المالية.....- 8 -

المطلب الثاني: مفهوم التكنولوجيا المالية.....- 9 -

المطلب الثالث: خصائص وأهمية التكنولوجيا المالية.....- 10 -

المطلب الرابع: قطاعات التكنولوجيا المالية.....- 12 -

المبحث الثاني: شركات التكنولوجيا المالية.....- 14 -

المطلب الأول: مفهوم شركات التكنولوجيا المالية.....- 14 -

المطلب الثاني: أنواع الشركات التكنولوجيا المالية.....- 14 -

المبحث الثالث: التقنيات المستخدمة في التكنولوجيا المالية.....- 17 -

المطلب الأول: التمويل الجماعي.....- 17 -

المطلب الثاني: تكنولوجيا التامين والتكنولوجيا التنظيمية.....- 18 -

المطلب الثالث: الذكاء الاصطناعي، العقود الذكية، البلوك تشين والعملات المشفرة.....- 22 -

المبحث الرابع: الخدمات المالية الإسلامية.....- 25 -

المطلب الأول: مفهوم الخدمات المالية الإسلامية.....- 25 -

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص البنوك الإسلامية.....- 26 -

المطلب الثالث: أهداف وطريقة عمل البنوك الإسلامية.....- 27 -

الفصل الثاني واقع وتحديات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الاسلامية..... - 31 -
مقدمة الفصل..... - 32 -
المبحث الأول: نمو الصناعة المالية الإسلامية على المستوى العالمي..... - 33 -
المطلب الأول: المبادئ الأساسية للصناعة المالية الإسلامية وتطورها..... - 33 -
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في نمو الصناعة المالية الإسلامية..... - 35 -
المطلب الثالث: الأدوات المؤثرة في نمو الصناعة المالية الإسلامية..... - 38 -
المبحث الثاني: تجارب الرائدة في الرائدة في التكنولوجيا المالية الإسلامية في الدول العربية..... - 40 -
المطلب الأول: تجربة ماليزيا للابتكارات التكنولوجيا المالية..... - 41 -
المطلب الثاني: تجربة الامارات العربية المتحدةFintech Hive..... - 45 -
المطلب الثالث: تجربة المملكة العربية السعودية..... - 47 -
المطلب الرابع: تجربة الجزائر للتكنولوجيا المالية..... - 49 -
أولا: تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر:..... - 49 -
ثانيا: انتشار التجارة الالكترونية وسائل الدفع الالكتروني:..... - 50 -
ثالثا: تفعيل دور بنك الجزائر لاحتضان التكنولوجيا المالية:..... - 50 -
المبحث الثالث: واقع وتحديات الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر..... - 54 -
المطلب الأول: واقع الصيرفة ونوافذ الإسلامية في البنوك الإسلامية..... - 55 -
أولا: نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر:..... - 55 -
ثانيا: بنك البركة الجزائري..... - 55 -
المطلب الثاني: واقع التأمين التكافلي في الجزائر..... - 56 -
المطلب الثالث: تحديات الصيرفة والنوافذ الإسلامية في الجزائر..... - 60 -
المطلب الرابع: تحديات التأمين التكافلي في الجزائر..... - 61 -
خاتمة الفصل:..... - 63 -
خاتمة عامّة..... - 64 -
قائمة المصادر والمراجع..... - 67 -
الملخص

قائمة الجداول

الجدول 2- 1: حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية 2023_2024..... - 37 -
الجدول 2- 2 معدلات النمو السنوية%،..... - 42 -
الجدول 2- 3 :مؤشرات الدفع الرقمي في الجزائر سنة 2024..... - 54 -
الجدول 2- 4: المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري..... - 55 -
الجدول 2- 5 : الشركات والنوافذ الناشطة في سوق التأمين التكافلي الجزائري..... - 58 -
الجدول 2- 6: حجم نشاط التأمين في السوق الجزائري..... - 58 -
الجدول 2- 7: حجم إنتاج نشاط التأمين التكافلي العام..... - 59 -
الجدول 2- 8: حجم إنتاج نشاط التأمين التكافلي العائلي..... - 60 -

قائمة الأشكال:

الشكل 1- 1: مراحل تطور التكنولوجيا المالية خلال الفترة 1886-2025..... - 9 -
الشكل 1- 2: قطاعات التكنولوجيا المالية..... - 13 -

الشكل 2- 1: حصة الصيرفة الإسلامية من الأصول المالية الإسلامية عالميا (2023)..... - 37 -
الشكل 2- 2: يوضح توزيع أصول صناديق الاستثمار الإسلامية:..... - 38 -
الشكل 2- 3: افضل 10 دول من حيث الشركات التكنولوجيا المالية الإسلامية..... - 40 -
الشكل 2- 4 :دخل الفرد خلال الفترة 1990-2022 للدول ماليزيا، اندونسيا، فلبين، تايلاند، فيتنام ..... - 42 -

مقدمة عامة

مقدمة عامة

شهدت الخدمات المالية الإسلامية، بما في ذلك الصيرفة الإسلامية في الجزائر، تطورا ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت أحد الأعمدة الأساسية التي تدعم الاقتصاد الإسلامي على مستوى العالم. وقد ساهم إدماج التكنولوجيا المالية في تسريع هذا التطور، خاصة من خلال دعم الصيرفة الإسلامية الجزائرية التي بدأت تعتمد تدريجيا على حلول رقمية حديثة لتحسين جودة خدماتها وتوسيع قاعدة المستفيدين. كما أدت هذه التقنيات إلى تعزيز النمو الاقتصادي في العديد من البلدان الإسلامية وغير الإسلامية، مما جعلها جزءا أساسيا من النظام المالي العالمي.

إن التكنولوجيا المالية قد غيرت بشكل جذري طريقة تقديم الخدمات المالية الإسلامية، بدءا من تطوير المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى تبسيط الإجراءات وتحسين الشفافية والأمان في المعاملات المالية. كما أسهمت في توفير حلول مبتكرة، مثل التمويل الجماعي، والتأمين التكافلي، وتكنولوجيا البلوك تشين، وغيرها من التقنيات التي أعطت دفعة كبيرة لهذه الصناعة، وجعلتها أكثر قدرة على التكيف مع متطلبات العصر الحديث، خصوصا في ظل التوجه المتسارع نحو الرقمنة.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية، لا سيما في السياق الجزائري، من خلال تحليل واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومدى استفادتها من الحلول التكنولوجية الحديثة. كما سيتم تناول مجموعة من المحاور التي تسلط الضوء على أثر التكنولوجيا على الابتكار داخل هذا القطاع، وتحليل كيفية تكامل هذه التكنولوجيا مع الصناعة المالية الإسلامية في تحسين الشمول المالي وتوسيع نطاق الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الإشكالية:

تتمحور إشكالية الدراسة حول:

ما هو دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية؟

يمكن تفريع هذه الإشكالية إلى عدة أسئلة فرعية سيتم الإجابة عليها في فصول هذا البحث:

1. كيف يمكن للتكنولوجيا المالية أن تساهم في تحسين الخدمات المالية الإسلامية؟
2. ما هي الأدوات والتقنيات التي ساعدت في تطوير الخدمات المالية الإسلامية؟
3. ما هي التحديات التي تواجه تطبيق التكنولوجيا المالية في صناعة الخدمات المالية الإسلامية؟
4. ما هي التجارب الناجحة في دمج التكنولوجيا المالية في القطاع المالي الإسلامي؟

فرضيات البحث:

لإجابة على التساؤلات المطروحة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** التكنولوجيا المالية تساهم بشكل كبير في تطوير الخدمات المالية الإسلامية من خلال تسهيل الوصول إلى المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- **الفرضية الثانية:** استخدام التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، البلوك تشين، والتمويل الجماعي والتأمين التكافلي يعزز من كفاءة الخدمات المالية الإسلامية ويسهم في تحسين الشمول المالي.
- **الفرضية الثالثة:** رغم الفرص الكبيرة التي توفرها التكنولوجيا المالية، فإن هناك تحديات تتعلق بالامتثال الشرعي والتشريعات المالية التي قد تعرقل تطبيق هذه التقنيات في بعض البلدان.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لأنها تسلط الضوء على دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية، التي تعد إحدى المجالات الهامة في النظام المالي العالمي. كما أن الدراسة تقدم تحليلًا عميقًا حول كيف يمكن للتكنولوجيا المالية أن تساهم في تحسين الشمول المالي، وتوفير حلول تمويلية أكثر فعالية ومرونة للمجتمعات الإسلامية. من خلال ذلك، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤى حول كيفية تطوير هذا القطاع في المستقبل لمواكبة التحولات الاقتصادية والرقمية التي يشهدها العالم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة، أبرزها:

- فهم الدور المتزايد للتكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية.
- تحليل الأدوات والتقنيات المتوفرة في مجال التكنولوجيا المالية وكيفية تأثيرها على القطاع المالي الإسلامي.
- تسليط الضوء على التحديات التي تواجه دمج التكنولوجيا المالية في صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- تقديم توصيات لصناع القرار بشأن كيفية تطوير بيئة تشريعية وتنظيمية تسهل من تطبيق هذه التقنيات في القطاع المالي الإسلامي.

حدود الدراسة:

تتحدد هذه الدراسة في الجانب المكاني والزمني كما يلي:

- **الجانب المكاني:** تتناول الدراسة حالة الصناعة المالية الإسلامية في الدول العربية والإسلامية، مع التركيز على بعض التجارب الدولية الناجحة.
- **الجانب الزمني:** تركز الدراسة على الفترة الزمنية من بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، حيث شهد هذا العصر تطورا كبيرا في استخدام التكنولوجيا في جميع القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الخدمات المالية الإسلامية.

منهج البحث:

سيتم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في هذه الدراسة، حيث يتم تحليل البيانات المتوفرة عن دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية. سنقوم أيضا بمراجعة الأدبيات والبحوث السابقة في هذا المجال، مع تحليل التجارب العالمية والإقليمية لتقديم صورة واضحة عن كيفية تأثير هذه التكنولوجيا على القطاع المالي الإسلام

الدراسات السابقة:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التكنولوجيا المالية في القطاع المالي الإسلامي. من أبرز الدراسات:

- **دراسة بن زكري (2021)** بعنوان "دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر"، هدفت إلى تحليل واقع استخدام التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية الجزائرية، مع التركيز على مدى جاهزية هذه المؤسسات لتبني الابتكارات الرقمية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل بيانات عدد من البنوك الجزائرية، وتوصلت إلى أن البنية التحتية الرقمية في الجزائر لا تزال محدودة، ما يعيق الاستفادة المثلى من تقنيات التكنولوجيا المالية، خاصة في ظل غياب التشريعات المواكبة والتدريب الكافي للموارد البشرية.

- **دراسة آمنة بوزيدي وأمينة بو حفص (2023)** بعنوان "الفينتك كآلية لتطوير الخدمات البنكية الإسلامية: دراسة ميدانية على بنك السلام الجزائر". كشفت أن استخدام تطبيقات الدفع والخدمات الرقمية زاد من كفاءة العمليات، لكنها أوصت بتعزيز الأمن السيبراني والتكوين الشرعي الرقمي.

- **في دراسة حديثة لـ طلحي كوثر وزوادي نهاد (2023(**، تم تسليط الضوء على دور التكنولوجيا المالية "فينتك" في تطوير الخدمات المالية الإسلامية، من خلال دراسة حالة بيت التمويل الكويتي. توصلت الدراسة إلى أن تبني البرامج الرقمية المتطورة ساهم في رفع كفاءة وجودة الخدمات المالية وتحسين أداء البنوك الإسلامية. كما أبرزت أن الفينتك توفر فرصا كبيرة للصناعة المالية الإسلامية، وتشجع البنوك على تبني هذه الحلول للاستفادة من مزاياها. وأوصت الدراسة بضرورة دعم الابتكار وتعزيز البيئة التنظيمية لاحتضان هذه التكنولوجيا.

- **دراسة رضوان لمارة وليليا مجول (2024)** بعنوان دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية، ظهرت الدراسة أن التكنولوجيا المالية تسهم بشكل كبير في تطوير المنتجات المالية الإسلامية وتوسيع نطاق الخدمات، مما يساعد في تحقيق الشمول المالي. كما أبرزت الدراسة التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية، مثل الحاجة إلى إطار تنظيمي متوافق مع الشريعة الإسلامية وضمان أمن البيانات. اقترحت الدراسة أيضا أهمية تنمية رأس المال البشري لدعم استدامة التكنولوجيا المالية في هذا المجال.

- **دراسة سالم بومدين وسمية بن عودة (2024)** بعنوان "دور الرقمنة في دعم الصيرفة الإسلامية في الجزائر: الفرص والتحديات"، أظهرت أن اعتماد التطبيقات البنكية حسن من نوعية الخدمات، لكنها سلطت الضوء على ضعف التكوين والبيئة التشريعية.

- **دراسة فاطمة المهداوي (2024)** تناولت واقع وتحديات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية المغاربية، من خلال دراسة مقارنة بين المغرب، تونس والجزائر. استخدمت المنهج التحليلي المقارن، وخلصت إلى أن المغرب وتونس قطعتا أشواطًا معتبرة في رقمنة الخدمات المصرفية، بعكس الجزائر التي ما تزال متأخرة نسبيا. أوصت الدراسة بتسريع وتيرة الإصلاحات القانونية وتوفير الحوافز لتشجيع الابتكار في هذا المجال.

- **دراسة إسماعيل داوود (2024)** بعنوان "أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي في الفينتك الإسلامية: بين الكفاءة والمخاطر". هدفت إلى تقييم مدى فاعلية استخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية الإسلامية. اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والتجارب الرائدة. أظهرت النتائج أن الذكاء الاصطناعي يرفع كفاءة العمليات المالية ويسرع من اتخاذ القرار، لكنه يطرح إشكاليات تتعلق بالامتثال للشريعة وغياب الكفاءات التقنية الشرعية.

خطة البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية الرئيسة والإشكاليات الفرعية المنبثقة عنها، قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين، يضم كل منهما مجموعة من المباحث التي تسبقها مقدمة وتليها خاتمة تلخص أبرز النتائج .

الفصل الأول: خصص لإبراز دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية، حيث يتناول في المبحث الأول نشأة التكنولوجيا المالية والمفاهيم المرتبطة بها، مع التطرق إلى خصائصها وأهميتها والقطاعات التي تنشط فيها، بينما يعالج المبحث الثاني مفهوم شركات التكنولوجيا المالية وآليات عملها، في حين يركز المبحث الثالث على أهم التقنيات المستخدمة في هذا المجال، مثل التمويل الجماعي، التأمين الرقمي، التكنولوجيا التنظيمية، الذكاء الاصطناعي، العقود الذكية، البلوك تشين، والعملات المشفرة، أما المبحث الرابع فيعنى بدراسة الصناعة المالية الإسلامية من حيث المفاهيم، المبادئ، الأهداف، وطبيعة عمل البنوك الإسلامية.

الفصل الثاني: فقد خصص لتحليل تطور الصناعة المالية الإسلامية على المستويين العالمي والعربي، مع التركيز على واقعها وتحدياتها في الجزائر، حيث يتناول المبحث الأول المبادئ الأساسية لهذه الصناعة وتطورها، إلى جانب العوامل المؤثرة في نموها والأدوات المعتمدة في هذا التطور، بينما يبرز المبحث الثاني التجارب الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية في بعض الدول مثل ماليزيا، الإمارات، السعودية والجزائر، وأخيرا يعالج المبحث الثالث واقع وتحديات الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر، من خلال تسليط الضوء على وضعية الصيرفة الإسلامية ونوافذها، بالإضافة إلى واقع التأمين التكافلي في الجزائر.

الفصل الأول

دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الاسلامية

مقدمة الفصل:

شهدت الخدمات المالية الإسلامية تطورا ملحوظًا في العقود الأخيرة، حيث أصبحت تمثل بديلاً مهما للأنظمة المالية التقليدية، مستندة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا والممارسات غير العادلة. ومع تزايد الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي، اتجهت المؤسسات المالية إلى ابتكار منتجات وخدمات تتوافق مع الأحكام الشرعية، مما ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية على المستوى العالم.

يهدف تطوير الخدمات المالية الإسلامية إلى تعزيز الشمول المالي، وتحقيق العدالة الاقتصادية، وتوفير أدوات تمويلية تلبي احتياجات الأفراد والشركات بطريقة تتسم بالشفافية والأمان. ومن بين أبرز مظاهر هذا التطور، نجد التحول الرقمي، والابتكار في الصكوك والتمويل الإسلامي، بالإضافة إلى التوسع في الأسواق الجديدة. ومع التحديات التي تواجهها هذه الصناعة، يبقى التطوير المستمر ضرورة حتمية لضمان استدامتها ومواكبتها للتحولات الاقتصادية العالمية .

خصص هذا الفصل لإبراز دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية وعلى هذا الأساس، يتم في المبحث الأول ابراز مراحل نشأة التكنولوجيا المالية والمفاهيم المرتبطة به، ثم يعمل المبحث الثاني على تسليط الضوء على مفاهيم شركات التكنولوجيا المالية، ليعمل المبحث الثالث على ابراز التقنيات المستخدمة في التكنولوجيا المالية اما المحث الرابع فيخص الخدمات المالية الإسلامية.

المبحث الأول: نشأة التكنولوجيا المالية

تعتبر التكنولوجيا المالية من بين أهم ركائز الثورة الصناعية الرابعة وذلك لما تتميز فيه من دقة و رقمنة كبيرة تعتمد أساسا على الأجهزة الإلكترونية المتطورة، وتظهر التكنولوجيا المالية في كثير من المظاهر الاقتصادية والتجارية. والتي تعتمد عليها في تنفيذ مختلف البرامج والخطط، وتعتبر البنوك من بين القطاعات التي تأثرت تأثرا كبيرا بالتكنولوجيا المالية، فهي تعتمد عليها في الكثير من عملياتها، لذا سوف نتطرق إليها من خلال التالي:

المطلب الأول: مراحل نشأة التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية ليست ظاهرة جديدة وحديثة فالخدمات المصرفية ومؤسسات الخدمات المالية مصطلحين تم تداولهم منذ القرن الماضي، ويمكن تقسيم نشأة التكنولوجيا المالية إلى ثلاث مراحل أساسية كما يلي:

أولا: المرحلة الأولى (1886-1967):

تزامنت هذه المرحلة مع فترة بروز العولمة المالية وبداية نهوض التكنولوجيا المالية بظهور التلغراف والسكك الحديدية حيث ساهمت في النقل السريع للمعلومات المالية من بلد إلى آخر ودون قيود وقد كان لإنشاء اول كابل اتصالات غير المحيط الأطلسي لربط الولايات المتحدة الأمريكية بأوروبا عام 2018 قد لعب دوراً مهماً في عمليات التحويل الالكتروني للأموال، قم في عام 1950 ظهرت بطاقات الائتمان بديلاً عن النقود في المعاملات التجارية لتبسيط المعاملات اليومية للإفراد.

ثانيا: المرحلة الثانية (1967-2008):

تميزت هذه المرحلة بهيمنة الخدمات المالية التقليدية على التكنولوجيا المالية مع تطور كبير في الرقمنة ، وظهرت الآلات الحاسبة واجهزة المحمول واجهزة الصراف الآلي، كما ظهرت خلال تلك المرحلة البورصات الرقمية مثل بورصة ناسداك كأول بورصة رقمية في العالم عام 1973 وتم تأسيس نظام سويفت SWIFT من طرف جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك وهي اختصار The Society for World Wide Interbank Financial Telecommunications وهي لازالت إلى يومنا هذا الأكثر استخدام بين البنوك والمؤسسات المالية بين دول العالم، وقد كانت نهاية تلك الفترة بظهور الأزمة المالية العالمية عام 2008. (لويزة و يشعيب ، 2019، الصفحات 186-173)

ثالثا: المرحلة الثالثة (2008-الى يومنا هذا)

بداية ظهور لاعبين جدد وهي الشركات الناشئة والمتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية وظهور عدد من المؤسسات غير المصرفية التي أصبحت تؤدي دور البنوك في بعض الوظائف، أيضا ظهور العملات الرقمية

عام 2009 وذلك بهدف توفير حلول الدفع عبر الهاتف والانترنت في عام 2011 ظهرت لأول مرة خدمات تحويل الأموال من فرد لآخر مباشرة، كذلك خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول، ويمكن تسمية تلك المرحلة بمرحلة الاستغلال الأمثل لاهم موارد التكنولوجيا وهي البيانات واتسمت المرحلة بالتطور الهائل في وسائل الدفع الالكتروني وسهولة وصول الخدمات المالية لجميع الفئات في المجتمع والتكلفة المعقولة لخدمات التكنولوجيا المالية.

الشكل 1- 1: مراحل تطور التكنولوجيا المالية خلال الفترة 1886-2025.

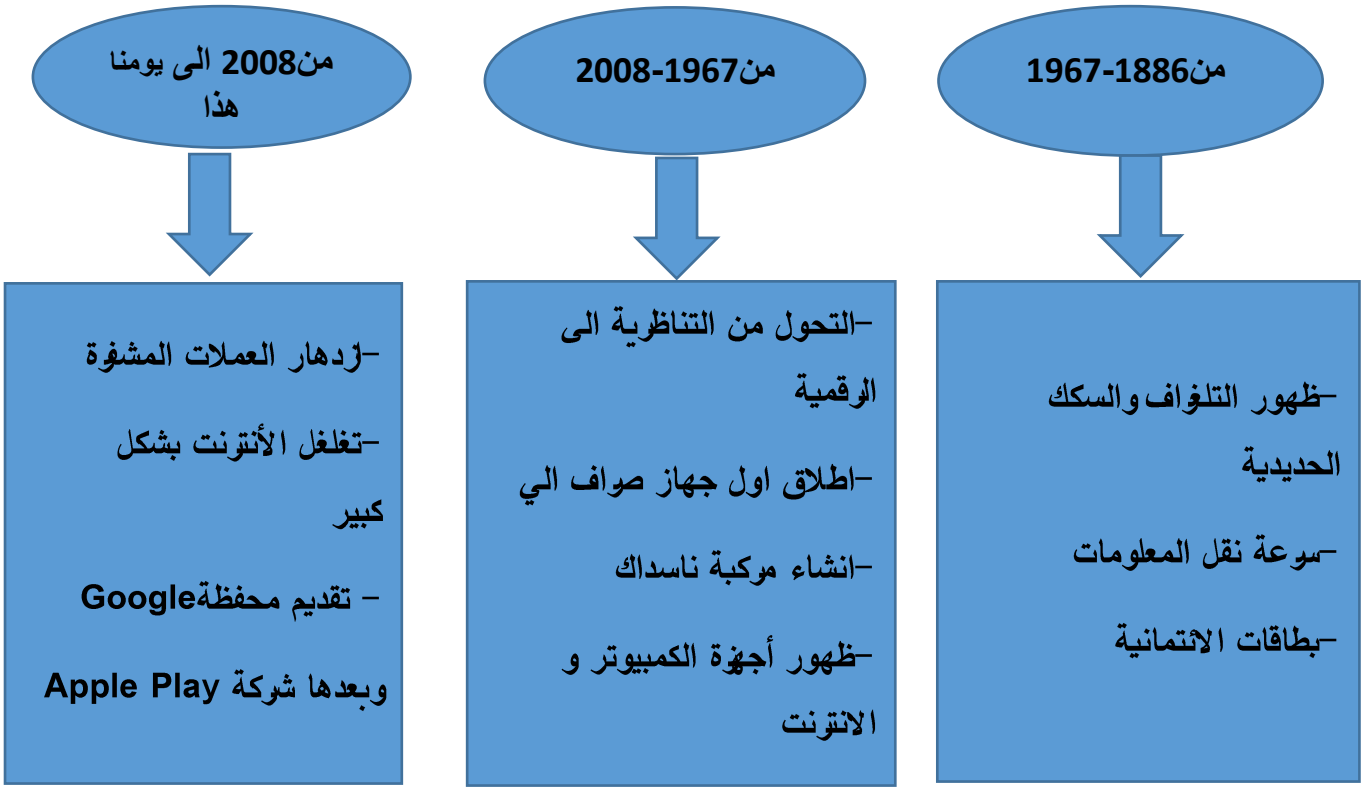

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على مجلة الإسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات د. محمد عبد العليم صابر .

المطلب الثاني: مفهوم التكنولوجيا المالية

تتكون التكنولوجيا المالية من مصطلحين؛ الأول هو مصطلح " التكنولوجيا"، والثاني " التمويل"، فهو يعني الشركات الناشئة المبتكرة، التي تستعمل التكنولوجيا من أجل إعادة النظر في الخدمات المالية والمصرفية. وقد تعددت التعاريف المتعلقة بمصطلح التكنولوجيا المالية لتعدد مجالاتها وتطورها المستمر، وعليه تعرف:

- «التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية المالية التقليدية.» (بختي و وغنية، 2020، صفحة 94)

- كما عرفها مجلس الاستقرار المالي : « تعرف بانها ابتكار قائم على التكنولوجيا في المجال المالي والخدمات التي قد تؤدي إلى ظهور نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة التي لها تأثير مادي مرتبط بتقديم الخدمات المالية.»
- وعرفها صندوق النقد الدولي FMI:« التكنولوجيا التي لديها القدرة على تحويل الخدمات المالية لتحفيز نماذج الأعمال الجديدة التطبيقات العمليات والمنتجات »
- ويعرفها قاموس اوكسفورد Oxford«مجموعة من التطبيقات أو البرامجيات الرقمية التي تعتمد على تقنيات حديثة كآلة الكمبيوتر مثلا وغيرها من التقنيات الرقمية المتطورة التي تستخدم لتطوير وتوفير الخدمات المالية».
- أما لجنة بازل للرقابة المصرفية فقد عرفت التكنولوجيا المالية بأنها «أي أداة او ابتكار مالي يؤدي الى نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية. »
- ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نعرف التكنولوجيا المالية على أنها التي تستخدم لمعالجة وتنظيم سير العمليات المالية والمصرفية والأمور الإدارية والمحاسبية، والمساعدة على تحقيق وصول واستخدام الأفراد والشركات للخدمات المالية والمصرفية بسرعة وأقل تكلفة وبالجودة المناسبة.

المطلب الثالث: خصائص وأهمية التكنولوجيا المالية.

أولا: خصائص التكنولوجيا المالية:

تتميز التكنولوجيا المالية بالعديد من الخصائص نذكر منها: (ع.، 2021)

- السرعة: تتميز التكنولوجيا المالية بالسرعة في مختلف المعاملات التي تقوم بها. وهذا يعود إلى التكنولوجيا الحديثة للأدوات والأجهزة التي تستند عليها، والبرامج والتطبيقات الجديدة التي ترتكز عليها، كعملية الدفع، أو تحويل الأموال من حساب لأخر .... الخ.
- توفير الوقت والحد من المماطلة: تعمل مختلف التطبيقات الحديثة التي تستند البنوك عليها في خدماتها على الحد من ضياع الوقت وكبح البيروقراطية، فاستعمال التطبيقات من خلال الهاتف المحمول المدعم بشبكة انترنيت يتيح للعميل بالكشف عن رصيد حسابه، وكذا عن تحويل أمواله من حسابه لحساب ثاني.
- مرونة الاستعمال: يتضح ذلك من خلال تنوع التطبيقات والبرامج المستخدمة من قبل البنوك من أجل تقديم خدمات نوعية للعملاء، كالكشف عن الحساب، وتحويل الأموال.... الخ.

- منح الفرص للمقترضين الصغار: وذلك من خلال تطبيقات الإقراض، حيث قد تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الحصول على القروض المصرفية بناء على تطبيقات المقترضين.
- زيادة ثقة المتعاملين بها: تتحقق هذه الميزة من خلال إدراج البنوك الإسلامية بما يعرف بتقنية البلوك تشين، حيث تساعد هذه التقنية في منح الثقة والاتمان في المعاملات المالية بين البنك والعملاء
- توفر مجموعة من الأساليب والمهارات التي تمكن من تهيئة وتلبية رغبات الزبائن.
- التنوع حيث لا تقتصر التكنولوجيا المالية على الخدمات المالية والبنكية بل يتعداه الى الأساليب الإدارية المختلفة.
- استمرارية التطور حيث يمكن للبنوك تطوير خدماتها طبقا لتطور الحاصل في التكنولوجيا مما يلائم رغبة الافراد والمؤسسات.
- لا تعد التكنولوجيا المالية هدفا في حد ذاتها، بل وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والبنوك لتوظيف الابتكارات التكنولوجية لتلبية حاجات الافراد والمؤسسات لبنوك.
- توفير قاعدة بيانات ضخمة تمكن الزبائن من الحصول على خدمات مالية دون اللجوء الى الأساليب التقليدية مما يختصر الوقت ويدني التكاليف.

ثانيا: أهمية التكنولوجيا المالية.

تعود اهمية التكنولوجيا المالية للحلول التي قدمتها في مجال المالية خاصة القطاع المصرفي، حيث سمحت بالتغلب على العديد من المشاكل ووفرت الجهد والوقت وخفضت التكاليف للعمليات المنجزة في الخدمات المالية، كما ترجع أهميتها للأسباب التالية: (ناصر، 2022)

- **الشمول المالي:** اذ ساعدت بالفعل تطبيقات التكنولوجيا المالية ملايين من العملاء من الاندماج المالي، وذلك نتيجة سهولة الوصول الى الخدمات المالية
- **تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي:** من خلال سهولة وصول افراد المجتمع إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات والخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية سواء افراد او شركات
- **تعزيز فرص الامتثال بالقوانين الدولية والتعاون بين البنوك:** ويشمل ذلك دعم عمليات مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال كذلك زيادة وسهولة التعاون بين البنوك في مجال الامتثال بالقوانين المصرفية العالمية.

- **خفض التكاليف والزمن اللازم للعمليات المصرفية:** وهي تلك التحضيرات المطلوبة للعمليات المصرفية المختلفة وذلك نتيجة دمج عدد من العمليات المصرفية.
- تشجيع الإبداع والابتكار في المجال المالي وتنمية المعاملات الاقتصادية.
- رقمنه المجال المالي وتعزيز المصداقية والشفافية.
- تعزيز الوصول للخدمات المالية وتوسيع شريحة الزبائن المستهدفة بهذه الخدمات.
- تسهيل توفير التمويل لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسط.
- تسهيل المعاملات التجارية والمالية الكبرى والمساهمة في توسيعها.
- ضمان الامتثال للوائح التنظيمية والحد من المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي.

المطلب الرابع: قطاعات التكنولوجيا المالية.

التكنولوجيا المالية كمجال ناشئ يشهد تطورا سريعا مع تحولات متعددة، وذلك في قطاعات ثم تقسيمها إلى قسمين:

– **قطاع الموجة الأولى في التكنولوجيا المالية:** ركزت على الدفعات الإلكترونية وحلول الإقراض، بالإضافة إلى منصات التمويل الجماعي والتحويلات البينية بين الأفراد وحلول الدفع الالكتروني، وقد أثرت هذه التطورات بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى نشوء العديد من الشركات الناشئة المعروفة باسم "اليونيكورن"، وهي تلك الشركات التي تقدر قيمتها بمليارات الدولارات.

–**قطاع الموجة الثانية في التكنولوجيا المالية** : التي تتعامل مع التحولات المالية الدولية وإدارة الثروات والتأمين حيث تشير هذه التحولات إلى الأهمية المتزايدة لتكنولوجيا المال في السلسلة الاقتصادية. (سعيد و واخرون، 2018)

الشكل 1- 2: قطاعات التكنولوجيا المالية

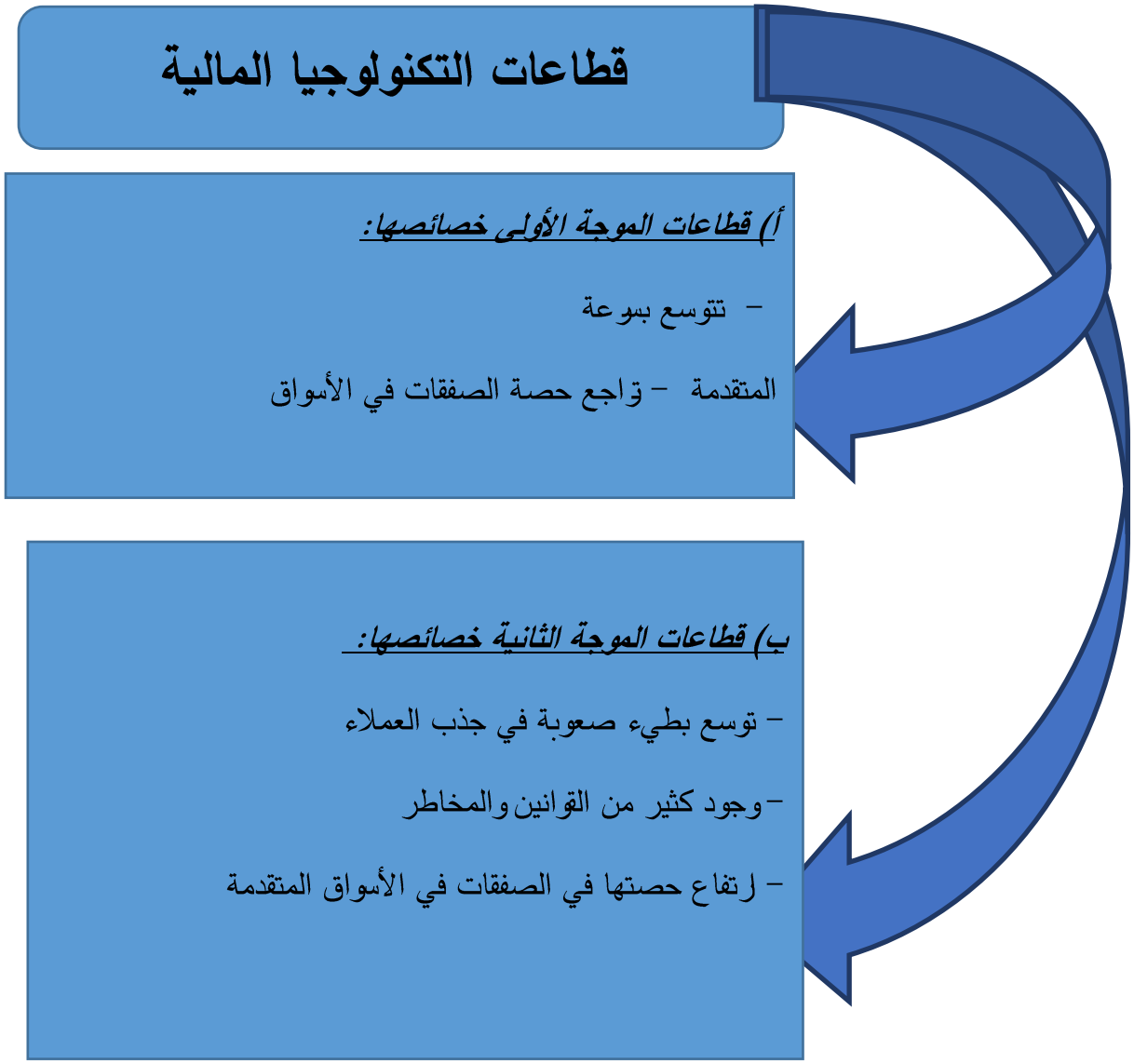

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال.

المبحث الثاني: شركات التكنولوجيا المالية.

تعتبر شركات التكنولوجيا المالية شركات ناشئة في العموم تتحدى الشركات التقليدية التي هي اقل اعتمادا على البرمجيات ولعل الغاية من هذه الشركات وتقديم خدمات أكثر جودة واقل تكلفة مما يسمح بوصولها لكافة الافراد.

المطلب الأول: مفهوم شركات التكنولوجيا المالية

أولا: تعريف شركات التكنولوجيا المالية:

شركات التكنولوجيا المالية هي شركات تعتمد على التكنولوجيا في تقديم خدمات مالية مبتكرة. ورغم ان بعض هذه الشركات تكون صغيرة وحديثة العهد ويمكن تعريفها على انها:

التعريف الأول: الشركات التكنولوجيا المالية هي مؤسسات حديثة العهد تسعى للتوسع عبر تقديم حلول مالية مبتكرة وذات قيمة عالية. غالبا ما تتمتع هذه الشركات بالمرونة والقدرة على التكيف السريع مع احتياجات السوق، ما يجعلها قادرة على منافسة الشركات الكبرى من خلال تحسين الخدمات المالية وتعزيز تجربة المستخدم.

التعريف الثاني: الشركات التكنولوجيا المالية هي كيانات تعتمد على التكنولوجيا والبرمجيات لتقديم خدمات مالية متميزة، تشمل إدارة المدفوعات والعملات الرقمية، التمويل الجماعي، إدارة الثروات إدارة المخاطر وحتى التامين. كما تساهم هذه الشركات هذه الشركات في تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم حلول مبتكرة تسهل الوصول الى الخدمات المالية للأفراد والشركات. **(بالقاسم،، 2019)**

باختصار شركات التكنولوجيا المالية هي مؤسسات تجمع بين ريادة الاعمال والابتكار التكنولوجي، بهدف تطوير الخدمات المالية وتسهيلها. حيث تتنوع نماذج الاعمال التابعة لهذه الشركات بدءا من الشركات الناشئة الصغيرة إلى الشركات الكبيرة، وفي هذا السياق تلعب الشركات الناشئة دورا محوريا بفضل مرونتها وسرعة تحركها إضافة إلى تقديمها لحلول مبتكرة تعزز من تجربة المستخدم. وتعتمد هذه الشركات على دمج التكنولوجيا بالخدمات المالية التقليدية، مما يساهم في تحسين كفاءة العمليات المالية وتوفيرها بطرق أكثر سهولة وسرعة مع الحرص على تلبية تطلعات المستخدمين المتغيرة.

المطلب الثاني: أنواع الشركات التكنولوجيا المالية

اختلف تقسيم شركات التكنولوجيا المالية حسب العديد من الاقتصاديين والهيئات، يمكن توضيح أهم ماورد حول هذا الجدول الموالي: (الوهاب، 2021)

الجدول 1- 1: أنواع شركات التكنولوجيا المالية

E&Y (2017)	IOSCO (2017)	Capgemini (2018)	Dorfleitner&al (2017)	Alberto Fraile Carmona (2017)
تحويل الأموال و المدفوعات	المدفوعات	الشركات التي تقدم خدمات العملاء	الشركات التمويل	الصيرفة
التخطيط المالي	التأمين	شركات التي تقدم خدمات العملاء	شركات إدارة الأصول	المدفوعات والتحويلات وسوق الصرف
الادخار والاستثمارات	التخطيط	شركات الفانتيك المعروفة بإضافة قيمة للعميل	المدفوعات	العملات الرقمية
الاقراض	الإقراض والتمويل الجماعي	-----	شركات تكنولوجية أخرى	إدارة الثروات والأصول
التأمين	البلوكشين	-----	-----	الإدارة المالية الشخصية
-----	المتاجرة والاستثمار	-----	-----	تكنولوجيا التأمين
-----	البيانات والتحليل	-----	-----	التقنيات والبنى التحتية التمكينية
-----	الأمن	-----	-----	-----

المصدر: Capgemini (2018) World Fintech Report2018

يمكن توضيح التقسيم الذي عرضته شركة Capgemini على النحو التالي:

- **الشركات التي تقدم خدمات العملاء (Enablers):** تضم شركات التكنولوجيا المالية التي تعمل على مساعدة الشركات القائمة لتقديم منتجات وخدمات مبتكرة قائمة على التكنولوجيا للعملاء.

- **شركات خدمة العملاء (Customer Servicing):** وتتمثل في شركات تبيع أو تخدم العملاء مباشرة، أو تساعد العملاء على إدارة المنتجات والخدمات التي اشتروها من شاغلي الوظائف (incumbents).

- **شركات FinTech المعروفة بإضافة قيمة العميل (Adding Customer Value link):** للعملاء والشركات القائمة لجعل أنشطة العملاء المفيدة ممكنة (مثل اختيار المنتج عبر خيارات المقارنة سهلة الفهم جنبا إلى جنب).**(FinTech, 2018)** .

المطلب الثالث: طريقة عمل شركات التكنولوجيا المالية

تعتمد شركات التكنولوجيا المالية في عملها مجموعة من النقاط يمكن حصرها فيما يلي: (سائحي، 2018)

استخدام تكنولوجيا مبتكرة، خاصة الهواتف النقالة، كمبيوتر، او لوحة رقمية مرتبطة بالأنترنيت، من اجل تقديم للزبون النهائي منتجات او خدمات غنية وبأقل تكلفة.

- إيجاد البيئة التنظيمية والقانونية والملائمة.
- إيجاد شراكة وعلاقة جيدة مع البنوك.

وهناك ثلاثة مراحل أساسية لدورة التكنولوجيا المالية، حيث ان جميع مناطق العالم اليوم تتواجد في مرحلة من مراحل الثلاثة لدورة التكنولوجيا المالية والتي تتجسد في: (للابحاث، 2016)

- **البيئة الحاضنة المستحدثة:**

حيث معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لا تزال في مرحلة الأفكار او في المرحلة الأولى. تمويل الشركات يجري ببطيء، فيما يحاول رواد الاعمال بأقل مع القوانين واكتساب العملاء وعقد الشراكات.

- **البيئة الحاضنة الناشئة:**

حيث تكتسب المجموعة الأولى من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية قاعدة عملاء كبيرة ومعدلات استثمار سنوية من ثلاثة أرقام وتزيد الحتمية الاستراتيجية لتعاون الجهات المعنية مع الشركات الجديدة.

- **الشركات الحاضنة المتقدمة:**

هي التي تصل الى مرحلة الاشباع، صفقات اقل ولكن احجامها أكبر على الشركات ذات القيمة المرتفعة وشركات اليونكورن (أي قيمتها بأكثر من مليار دولار) وبالتالي يكون نمو الاستثمار على أساس سنوي بطيء، واليوم لم يصل إلى هذه المرحلة إلا المحركون الأوائل للسوق وهم الولايات المتحدة الامريكية، وأجزاء من أوروبا تضم مراكز تكنولوجيا مالية رائدة عالميا.

المبحث الثالث: التقنيات المستخدمة في التكنولوجيا المالية.

تعتمد التكنولوجيا المالية على العديد من التقنيات المبتكرة في تقديم الخدمات المالية، والتي جاءت كبديل للخدمة المالية التقليدية، والتي يمكن ان نذكر منها: التمويل الجماعي، تكنولوجيا التامين وتكنولوجيا التنظيمية، الذكاء الاصطناعي، العقود الذكية، بلوك تشين والعملات المشفرة.

المطلب الأول: التمويل الجماعي.

يعرف التمويل الجماعي بكونه طريقة تمويل يتم من خلالها جمع مبالغ صغيرة من الأموال من اعداد كبيرة من افراد او الكيانات القانونية لتمويل الاعمال، أو مشاريع محددة، أو استهلاك فردي، أو أية احتياجات تمويلية أخرى. وهو ما ينطوي على استخدام المنصات القائمة على الإنترنت للربط ما بين مستخدمي الأموال (المقترضين) بالممولين الأفراد (المقرضين) ويتجاوز في العديد منُ مقرضي الحالات دور الوسطاء الماليين التقليديين. رغم اختلاف تعريف التمويل الجماعي من مؤسسة الى أخرى، الا انه غالبا ما يجمع ثالث عناصر أساسية وهي:

1- جمع مبالغ صغيرة من الأموال.

2- من عدد كبير من الممولين وتوجيهها الى عدد كبير من المقترضين.

3- باستخدام التقنيات الرقمية في هذا الإطار. **(Irene, 2017)**

وهناك عدد من التعاريف للتمويل الجماعي نذكر من بينها التعاريف التالية مرتبة زمنيا:

- **التعريف الصادر عن البنك الدولي (2013)**: التمويل الجماعي هو وسيلة ممكنة عبر الإنترنت للشركات أو المؤسسات الأخرى لجمع الأموال، تتراوح قيمتها عادة من حوالي ألف دولار إلى مليون دولار أمريكي في شكل تبرعات أو استثمارات من عدة أفراد.

- **التعريف الصادر عن المنظمة الدولية لهيئات سوق المال (2014)**: التمويل الجماعي هو مصطلح شامل يصف استخدام مبالغ صغيرة من المال، يتم الحصول عليها من عدد كبير من الأفراد أو المنظمات، لجمع الأموال لمشروع أو قرض تجاري/ شخصي أو تمويل احتياجات أخرى من خلال منصات قائمة علىً الإنترنت. إقراض النظراء (landing Peer to Peer) شكل من أشكال هو أيضا التمويل الجماعي يستخدم لتمويل القروض، التي يتم سدادها بفائدة، فيما يعتبر التمويل الجماعي من خلال المشاركة بالأسهم، وسيلة لزيادة رأس المال من خلال إصدار الأسهم لعدد من المستثمرين الأفراد باستخدام نفس طريقة التمويل الجماعي.

- **التعريف الصادر عن الشراكة العالمية للشمول المالي (2016)**في سياق الشمول المالي، يشير التمويل الجماعي إلى أسلوب تمويل قائم على آليات السوق حيث يتم جمع الأموال من أعداد كبيرة من الأفراد أو الكيانات القانونية بكميات صغيرة، وتجاوز الوسطاء الماليين التقليديين، واستخدام الهواتف المحمولة والمنصات المستندة إلى الإنترنت للتواصل مع المقترضين، سواء لتمويل مشروعٍ تجاري أو مشروع محدد أو احتياجات أخرى.
- **التعريف الصادر عن المفوضية الأوروبية واتحاد الأوروبي للأسواق المال (2016):** يشير مصطلح "التمويل الجماعي" إلى دعوة مفتوحة للجمهور لجمع الأموال لمشروع محدد، من خلال منصات التمويل الجماعي عبر مواقع إلكترونية تتيح التفاعل بين جامعي التبرعات والجمهور، بحيث يمكن تقديم تعهدات مالية وجمعها من خلال المنصة.

المطلب الثاني: تكنولوجيا التامين والتكنولوجيا التنظيمية.

أولا: تكنولوجيا التأمين:

1. مفهوم تكنولوجيا التامين(insuretch):Insurtech

هو اختصار لعبارة"Insurance Technology" ، ويشير إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة لتقديم وتحسين خدمات التأمين. يتضمن هذا المصطلح دمج تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي(AI) ، البيانات الضخمة (Big Data)، البلوك تشين(Blockchain) ، إنترنت الأشياء(IoT) ، والتكنولوجيا السحابية (Cloud Technology) في صناعة التأمين ، نشأ مفهوم InsurTech كجزء من الثورة الرقمية التي أثرت على العديد من القطاعات الاقتصادية مع التطور السريع للتكنولوجيا وزيادة التوجه نحو الرقمنة ، بدأت شركات التأمين تبحث عن طرق جديدة لتحسين عملياتها وزيادة كفاءتها. بدأ ظهور InsurTech في العقد الماضي مع ظهور الشركات الناشئة التي استخدمت التكنولوجيا لتقديم حلول تأمينية مبتكرة ومخصصة تلبي احتياجات العملاء بشكل أفضل. (CodeZone، أهمية InsurTech في صناعة التأمين الحديثة.، 2024)

2. اهداف وتطبيقات (insurtech):

- **تحسين تجربة العملاء**

تسعى شركات InsurTech إلى تحسين تجربة العملاء من خلال توفير حلول مخصصة وسهلة الاستخدام. التطبيقات المتقدمة مثل تطبيقات الهواتف المحمولة ومنصات الخدمات الذاتية تمكن العملاء من الوصول إلى وثائق التأمين وإدارة المطالبات بسهولة وسرعة. يمكن للعملاء الحصول على استشارات فورية، وتقديم المطالبات،

وتحديث المعلومات الشخصية بدون الحاجة إلى زيارة مكاتب التأمين التقليدية، مما يعزز من رضا العملاء ويوفر لهم تجربة سلسة ومريحة.

- **زيادة الكفاءة التشغيلية**

تستخدم InsurTech الأتمتة وتقنيات تحليل البيانات لتبسيط العمليات الداخلية للشركات. من خلال الأتمتة، يمكن للشركات تقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بالعمليات اليدوية مثل معالجة المطالبات وإدارة الوثائق. تحليل البيانات الضخمة يساعد في تحديد الاتجاهات وتحسين عمليات اتخاذ القرار، مما يزيد من كفاءة العمليات التشغيلية ويقلل من الأخطاء البشرية.

- **تعزيز الأمان والشفافية**

توفر تقنيات مثل البلوك تشين مستوى عالٍ من الأمان والشفافية في صناعة التأمين. يمكن استخدام البلوك تشين لتسجيل المعاملات بشكل آمن وشفاف، مما يقلل من مخاطر الاحتيال ويعزز الثقة بين العملاء والشركات. بالإضافة إلى ذلك، توفر هذه التقنية سجلاً دائماً وغير قابل للتغيير لجميع المعاملات، مما يسهل تتبع السياسات والمطالبات والتحقق منها.

- **إدارة المخاطر بشكل أفضل**

تساعد تقنيات إنترنت الأشياء (IoT) وتحليل البيانات في تحسين إدارة المخاطر. من خلال الأجهزة المتصلة، يمكن جمع بيانات في الوقت الحقيقي عن سلوك العملاء وحالتهم الصحية وحالة الممتلكات المؤمنة. هذه البيانات تمكن الشركات من تقديم تقييمات دقيقة للمخاطر واتخاذ إجراءات وقائية قبل حدوث الأضرار، مما يقلل من التكاليف المرتبطة بالمطالبات ويعزز من فعالية إدارة المخاطر.

- **تطوير منتجات تأمين جديدة**

بفضل التحليل المتقدم للبيانات وفهم أفضل لاحتياجات العملاء، يمكن لشركات InsurTech تطوير منتجات تأمين جديدة تلبي متطلبات السوق المتغيرة. على سبيل المثال، يمكن تقديم تأمين على أساس الاستخدام (Usage-Based Insurance) الذي يتيح للعملاء دفع تكاليف التأمين بناء على سلوكهم الفعلي، مثل تأمين السيارات الذي يعتمد على مسافة القيادة الفعلية. هذا النوع من المنتجات يزيد من رضا العملاء ويتيح للشركات تقديم حلول مرنة ومخصصة.

InsurTech تمثل نقلة نوعية في صناعة التأمين من خلال تحقيق هذه الأهداف وتطبيق التقنيات المتقدمة، مما يساعد الشركات على تقديم خدمات أفضل وأكثر فعالية وكفاءة لعملائها. (CodeZone، أهمية InsurTech في صناعة التأمين الحديثة.، 2024).

3. أهميةInsurTech في صناعة التأمين الحديثة.

تكتسب InsurTech أهمية متزايدة في صناعة التأمين الحديثة لعدة أسباب رئيسية:

- تساعد هذه التكنولوجيا في تحسين تجربة العملاء من خلال توفير حلول مبتكرة وسهلة الاستخدام تمكن العملاء من الوصول إلى خدمات التأمين وإدارتها بشكل أسرع وأكثر فعالية.

تساهم InsurTech في زيادة الكفاءة التشغيلية للشركات من خلال الأتمتة وتحليل البيانات، مما يقلل من التكاليف التشغيلية ويعزز من دقة التنبؤات والتقييمات.

- تعزز InsurTech الأمان والشفافية في العمليات التأمينية باستخدام تقنيات مثل البلوك تشين يزيد من ثقة العملاء ويقلل من مخاطر الاحتيال.

- تسهم هذه التكنولوجيا في تطوير منتجات تأمينية جديدة تلبي احتياجات السوق المتغيرة، مما يساعد الشركات على النمو والابتكار باستمرار. (CodeZone، أهمية InsurTech في صناعة التأمين الحديثة)

ثانيا: التكنولوجيا التنظيمية(RegTech) :

رافق نمو واتساع التكنولوجيا الماليةFintech ، تعاظم الحاجة إلى أنماط جديدة من التنظيم والرقابة التقنية لإنشاء إطار تحكم أكثر تطورا وانسجاما مع متطلباتها. يتمثل أحد المجالات المحددة لهذا الإطار في استخدام التكنولوجيا التنظيمية (RegTech) وتسمى أيضا بالتكنولوجيا الرقابية التي يمكن من خلالها استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة لدعم التنظيم والإشراف في أسواق التكنولوجيا المالية خصوصا والصناعة المالية عموما. وقد شاع ظهورها بعد الأزمة المالية العالمية في 2008 التي نجم عنها أعباء تنظيمية هائلة، أدت إلى تحمل المؤسسات المالية والبنوك والهيئات التنظيمية الأخرى أعباء تنظيمية مرتفعة، حيث أخضعت للوائح ونظم وتشريعات معقدة، الأمر الذي جعل الأزمة المالية 2008 تبدو وكأنها السبب وراء ظهور التكنولوجيا التنظيمية.

وعرفت التكنولوجيا التنظيمية: بأنها مجموعة من الحلول التكنولوجية التي تبسط العمليات التنظيمية وتحسنها، وأنها قادرة على معالجة مشاكل إجراءات إعداد التقارير التنظيمية المعقدة في الوقت الفعلي باستخدام تحليلات البيانات الضخمة Big Data، كما عرفت بأنها آلية تهدف إلى استخدام التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا المعلومات للمساعدة في الامتثال للقوانين واللوائح في القطاع المالي، حيث تدعم وتعزز الامتثال والإجراءات التنظيمية، مما

يجعلها أكثر كفاءة وفعالية، وتتضمن إدارة عمليات الرقابة والإشراف على قطاع الخدمات المالية باستخدام التكنولوجيا، حيث تقوم شركات متخصصة بتقديم حلول وخدمات تكنولوجيا تنظيمية بواسطة استخدام برمجيات كخدمة software as–a–serve's من خلال منصات حوسبة سحابية لمساعدة شركات التكنولوجيا المالية والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وغيرها من الشركات على الالتزام بالأنظمة واللوائح بكفاءة وفعالية، وبأقل كلفة ممكنة.

– فيما يرى مجموعة من الأكاديميين والتقنيين أن التكنولوجيا التنظيمية (الرقابية) هي ليست مجموعة مستقلة من الشركات التقنية، وإنما هي مجموعة فرعية من التكنولوجيا المالية تركز على بناء التكنولوجيا التي تعمل على تحسين تقديم المتطلبات التنظيمية، وتستخدم حلولا مبتكرة لتحسين الامتثال وتقديم أنظمة آمنة وفعالة ومعتدلة الكلفة وسهلة التكامل.

وتصنف شركات التكنولوجيا التنظيمية إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي شركات الامتثال التنظيمي Regulatory Compliance Companies ويرتبط مصطلح الامتثال التنظيمي بالخدمات المالية.

ويقصد به الخضوع التام للقوانين واللوائح التي يتم اعتمادها لتنظيم القطاع المالي والمصرفي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، وتتعرض البنوك والشركات المالية التي لا تمتثل لتلك القوانين واللوائح للمحاسبة من قبل الجهات التنظيمية المسؤولة كالبنوك المركزية أو المؤسسات المالية الدولية، فمثلا يؤدي عدم الامتثال لقوانين معينة مثل قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة الأمريكي أو توجيهات مكافحة غسل الأموال الصادرة عن الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات مالية كبيرة على البنوك أو الشركات التي لا تمتثل للمعايير والقوانين والسياسات وما إلى ذلك. ويلعب الامتثال التنظيمي والقانوني دورا حيويا في القطاع المالي، وتختلف المتطلبات التنظيمية من دولة لأخرى، إلا أن المتطلبات التنظيمية للمنظمات العالمية تكاد تكون موحدة في جميع دول العالم، مثل متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية. ويعد الاستثمار في الامتثال (كالإنفاق على التدريب لتنفيذ النظم والقوانين والالتزام بالمعايير مثلا) أحد أفضل أنماط الاستثمار لأنه يوفر مبالغ كبيرة من عوائد الغرامات فيما لو لم يلتزم البنك بالقوانين والنظم والمعايير التنظيمية المعتمدة، وعندما يتم تضمين الامتثال في إطار إدارة المخاطر، فإنه يضمن استمرارية الأعمال وبالتالي تحقيق الأرباح.

إن تطوير هذا النوع من الشركات كان مدفوعا في الغالب من قبل كل من المشاركين في الصناعة بهدف تقليل تكاليف الامتثال الخاصة بهم، وكذلك من قبل المنظمين الراغبين في تحسين قدراتهم الإشرافية، حيث يعتقدون بأنها تعمل على تحسين كفاءاتهم ليس فقط من خلال أتمتة مكونات مهامهم الإشرافية والتنظيمية، ولكن أيضا تعزز بشكل كبير من كفاءة تقاريرهم الداخلية.

كما تسمح للبنوك المركزية في البلدان النامية بالتكيف مع توسع نطاق الرقابة، نتيجة لاتساع ابتكارات التكنولوجيا المالية، وخاصة الخدمات المالية الرقمية وتأثيرها الإيجابي على الشمول المالي.

أما النوع الثاني من شركات التكنولوجيا التنظيمية فهي شركات إدارة المخاطر Companies Risk Management، إذ تحاول هذه الشركات توقع وتحديد السلوك العالي الخطورة من خلال مجموعة من العمليات مثل تحديد المخاطر، التقييم، تحديد الممتلكات التي يمكن أن تتعرض للمخاطر، وصياغة التدابير التي تقود الى تخفيف أضرارها، ورصد وتأكيد التقدم الحاصل في اعتماد التدابير التي تخفف من آثارها، وتوفر هذه الشركات الأساس للتحول نحو نهج متناسب قائم على المخاطر، ومدعوم بالكفاءة واعتماد آليات الذكاء الاصطناعي، والتعلم العميق. **(السعدون، 2023)**

المطلب الثالث: الذكاء الاصطناعي، العقود الذكية، البلوك تشين والعملات المشفرة.

أولا: الذكاء الاصطناعي:

تعددت تعريفات الذكاء الاصطناعي وجميعها يرتبط بتطور الآلات، لذلك يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه: ذلك العلم الذي يهتم بصناعة آلات تقوم بتصرفات يعتبرها الإنسان تصرفات ذكية، ووفقاً للتعريف أعلاه فإن الذكاء الاصطناعي يعتبر علم بحد ذاته، يهدف إلى جعل الحاسوب وغيره من الآلات تكتسب صفة الذكاء لها القدرة على القيام بأشياء كانت حكرا على الإنسان كالتفكير والتعلم والإبداع والتخاطب. (عادل، 2005)

كما يعرف كذلك بكونه مسمى يطلق على" نوعية الذكاء الذيُ يمكن أن تكتسبه الآلة من خلال تزويدها بالبرمجيات والخوارزميات التي تجعلها تبدو وكأنها تمتلك عقلا يحاكي العقل البشري بقدراته المختلفة

وخلاصة القول، إن الأصل في الذكاء الاصطناعي أنه أحد فروع علوم الحاسبات التي تَعنى بكيفية محاكاة الآلة لسلوك الإنسان، لذلك إجمالاُ يمكن القول أن الذكاء الاصطناعي هو علم تصميم آلات وبرامج حاسوبية تستطيع التفكير بنفس الطريقة التي يعمل بها عقل الإنسان، تتعلم كما يتعلم، وتقرر كما يقرر، وتتصرف كما يتصرف، أي أن الذكاء الاصطناعي هو عملة محاكاة قدرات عقل الإنسان عبر أنظمة الحاسوب. (احمد، الجحيلي، و سمر، 2020)

ومما سبق، يتضح أن الذكاء الاصطناعي يستند إلى ركيزتين أساسيتين وهما:

-وجود برامج متطورة تحاكي العقل البشري،

-كم هائل من البيانات يتم استخدامه وتحليله وتتبعه للوصول إلى استنتاجات أو قرارات أو محاكاة للعقل البشري. (هبة و اسماعيل محمد، 2020)

ثانيا: البلوك تشين:

يعد الـBlockchain أو ما يعرف بسلسلة الكتلة، وهو تطبيق أساسي يعتمد عليه في جميع استعمالات العملات المشفرة، وهو أكبر سجل رقمي موزع ومفتوح يسمح بنقل أصل الملكية من طرف إلى آخر في الوقت نفسه Real Timeدون الحاجة إلى وسيط، مع تحقيق درجة عالية من الأمان لعملية التحويل في مواجهة محاولات الغش أو التلاعب، ويشرك في هذا السجل جميع الأفراد حول العالم، ويمكن اعتبار الـ Blockchain حاليا أكبر قاعدة بيانات موزعة عالميا بين الأفراد. (خليفة، 2018)

كما يعرف على أنه عبارة عن قاعدة بيانات موزعة تمتاز بالقدرة على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة بسلاسل الكتل، بحيث تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني مع رابط إلى كتلة سابقة، بحيث تتشكل سلسلة من الكتل المترابطة، والهدف من إنشاء هذه السلسلة إتاحة البيانات لجميع المستخدمين مع الحفاظ على أمانها، دون القدرة على تعديل تلك الكتل .(شهاب و مصطفى الدمراش ، 2018)

ويرى العديد من المستثمرين أن تقنية الـBlockchain قد تكون أحد أكثر الابتكارات الإلغائية منذ اختراع الإنترنت، بمعنى أنها ستلغي تماما التقنيات والأساليب السابقة لها، كالذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، ويشير التقييم المبدئي لحالات الاستخدام الحالية إلى إضافة قيم اقتصادية كبيرة، تقدر ما بين 70و 85بليون دولار، إلا أن جدوى التأثير وفرص التنفيذ تختلف بشكل كبير بين التطبيقات.

حيث هناك حوالي % 70من المؤسسات المالية في مراحل تجربة هذه التقنية، ويقدر أن ينمو الإنفاق العالمي على تطبيقات تقنية الـBlockchain من حوالي 1.5بليون دولار في عام 2018إلى أكثر من 12بليون دولار في عام ،2022 كما أن القيمة السوقية لهذه التقنية التي كانت نحو 228مليون دولار عام ،2016سترتفع إلى 5,340مليون على عام 2023 ر بمعدل نمو مركب يصل إلى 5%

ثالثا: العقود الذكية وميزة Hold-Up:

-العقود الذكية Smart Contracts هي برامج رقمية تُخزن على شبكة البلوك شين وتُنفذ تلقائيا عندما تتحقق شروط معينة. الهدف منها هو أتمتة تنفيذ الاتفاقيات بين الأطراف دون الحاجة إلى وسطاء، مما يقلل من التكاليف ويزيد من الشفافية والثقة. هذه العقود تُكتب بلغات برمجة خاصة وتسمح بتحديد شروط الاتفاق، ومتى تتحقق تُنفذ الأوامر بشكل فوري، مثل تحويل الأموال، أو تفعيل صلاحيات، أو تبادل ملكية رقمية. (Christidis و Devetsikiotis, M، 2016)

تمكّن العقود الذكية من تحسين كفاءة المعاملات، تقليل مخاطر التلاعب، وتوفير بيئة أكثر أمانًا للتعاقدات، خاصة في المجالات المالية، اللوجستية، وسلاسل الإمداد.

-تعريف ميزة Hold-Up في سياق العقود الذكية: ميزة Hold-Upتعد من المشاكل الاقتصادية الشائعة، وتتمثل في حالة يقوم فيها أحد الأطراف المتعاقدة باستغلال استثمار أو التزام سابق للطرف الآخر، من أجل فرض شروط جديدة غير منصوص عليها في الاتفاق الأصلي. هذا النوع من السلوك يؤدي إلى تقويض الثقة بين الأطراف ويحد من الاستثمارات المستقبلية، لا سيما في العلاقات التجارية الطويلة الأمد. (Cornell، 2017)

رابعا: العملات المشفرة:

العملة المشفّرة عبارة عن نظام دفع رقمي لا يعتمد على البنوك للتحقق من المعاملات. وهو نظام نظير إلى نظير يتيح لأي شخص في أي مكان إرسال واستقبال المدفوعات. وبدلاً من حمل الأموال وتبادلها في العالم الحقيقي، توجد المدفوعات بالعملة المشفّرة في شكل إدخالات رقمية إلى قاعدة بيانات إلكترونية تصف معاملات محددة. وعند نقل الأموال بالعملة المشفّرة، يتم تسجيل المعاملات في دفتر حساب عام. وتخزن العملة المشفرة في محافظ رقمية، حصلت العملة المشفّرة على اسمها لأنها تستخدم التشفير للتحقق من المعاملات. ويعني ذلك وجود نظام ترميز متطور يشارك في تخزين ونقل بيانات العملة المشفّرة بين المحافظ ودفاتر الحساب العامة. ويكمن الهدف من التشفير في توفير الأمن والسلامة، كانت أول عملة مشفرة هي البتكوين، التي تأسست في عام 2009 ولا تزال الأكثر شهرة حتى اليوم. وينطوي الكثير من الاهتمام بالعملات المشفرة على التداول من أجل تحقيق الربح، حيث يدفع المضاربون في بعض الأحيان الأسعار إلى الارتفاع.

أمثلة على العملات المشفرة: يوجد الآلاف من العملات المشفرة. ومن بين بعض أشهر هذه العملات ما يلي:

- **بتكوين:** Bitcoin

تأسست البتكوين في عام 2009، وكانت أول عملة شفرة ولا تزال الأكثر تداولا. وطور هذه العملة ساتوشي ناكا موتو – يعتقد الكثيرون أنه اسم مستعار لفرد أو مجموعة من الأشخاص الذين لا تزال هويتهم الدقيقة غير معروفة.

- **إيثريوم: Ethereum**

طُورت عملة الإيثريوم في عام 2015، وهي عبارة عن منصة قاعدة بيانات متسلسلة لديها عملة مشفرة خاصة بها، تسمى إيثر (ETH) أو إيثريوم. وهي العملة المشفرة الأكثر شيوعا بعد البتكوين.

- **لايتكوين: Litecoin**

تشبه هذه العملة البتكوين إلى حد كبير لكنها تحركت بسرعة أكبر لتطوير ابتكارات جديدة، بما في ذلك المدفوعات والعمليات الأسرع للسماح بمزيد من المعاملات.

- **الريبل:** Ripple

عملة الريبل عبارة عن نظام دفتر حساب موزع تأسست في عام 2012. ويمكن استخدام الريبل لتتبع أنواع مختلفة من المعاملات، وليس فقط العملات المشفرة. وعملت الشركة التي تقف وراءها مع العديد من البنوك والمؤسسات المالية.

– تعرف العملات المشفرة التي لا تعتمد على البتكوين شكل جماعي باسم "العملات البديلة" لتمييزها عن العملات الأصلية. (Kaspersky، 2018)

المبحث الرابع: الخدمات المالية الإسلامية

نتناول في هذا المبحث الى مجموعة من تعريف والمفاهيم الخاصة بالصناعة المالية الإسلامية ومبادئ وخصائص البنوك الإسلامية واهداف وطريقة عمل البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم الخدمات المالية الإسلامية

يمكن التطرق إلى مفهوم الصناعة المالية الإسلامية من خلال التعاريف التالية:

- **وفقا لما ذكره سامي السويلم:** يتمحور مفهوم الابتكار في الحلول المالية حول تطور استراتيجيات جديدة ومبتكرة. حيث يعتمد بشكل أساسي على التجديد والابداع في تقديم الحلول، ويهدف هذا الابتكار الي تلبية الاحتياجات الفعلية في السوق او استغلال الفرص والموارد التي لم يتم توظيفها بعد ونظرا لارتباطه بالقطاع المالي، فإن مجالات تطبيقه تشمل الأنشطة الاقتصادية، سواء في مجالات التبادل التجاري او اليات التمويل المختلفة. (السويلم، صناعة الهندسة الاسلامية، نظرات في المنهج الاسلامي، افريل 2004)
- **وفقا لما اوضحه الدكتور عبد الهادي السهباني:** يعد الابتكار المالي عملية ديناميكية تشمل تطوير وتنويع أدوات التمويل في الأسواق المالية، بما فيها الأسواق النقدية ويهدف هذا الي تقليل المخاطر عبر الالتزام بمبادئ التمويل الإسلامي، والتي تستند الى مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، مع استبعاد الفائدة الربوية ويؤدي ذلك الي تنشيط المعاملات المالية المشروعة، مما يساعد في تلبية احتياجات تمويلية ومستحدثة تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. (لخضر، 2013)
- **تعرف الصناعة المالية الإسلامية:** على انها منظومة متكاملة من الأنشطة التي تهدف الى تصميم وتطوير وتنفيذ أدوات ومنتجات مالية مبتكرة مع إيجاد حلول فعالة لتحديات التمويل مع الالتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية، مما يضمن توافق العمليات المالية مع المبادئ الشرعية. **(صالح، 2002)**

فمن خلال هذه التعاريف يمكن القول ان الصناعة المالية الإسلامية هي مجموعة الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية المتوافقة مع تعاليم ومبادئ الشريعة الإسلامية المقدمة من طرف مؤسسات مختصة.

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص البنوك الإسلامية

أولا: مبادئ البنوك الإسلامية

إن البنوك الإسلامية تتطلب وجود مبادئ وقواعد تبنى عليها وتديرها وخصائص تميزها، حيث تقوم البنوك الإسلامية على مبادئ والخصائص التالية:

هناك مجموعة واسعة من مبادئ التي تعمل وفقها المصارف الإسلامية نوجز أبرزها فيما يلي:

- حرمة التعامل بالفوائد (الربا) أخذا وعطاء.
- الابتعاد عن الحرام وتحري الحلال (القاعدة الذهبية).
- الابتعاد عن الغرر، ويعنى تجنب المصرف الإسلامي لكل معاملة تحمل مغامرة وعدم يقين وربح لطرف دون الاخر.
- مبدأ الغنم بالغرم، معناه أن المصرف الإسلامي لا يمكن أن يأخذ ربحا إلا أذا كان مستعدا لتحمل الخسارة (المشاركة في الربح والخسارة).
- قاعدة الخراج بالضمان، أي أن من يضمن أصل الشيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من أرباح.
- مبدأ الزكاة، معناه أن المال الذي بحوزة المصرف الإسلامي هو مال الله ولمستحقي الزكاة نصيب منه.
- الخضوع للرقابة الشرعية.
- مبدأ التكافل الاجتماعي (القرض الحسن، الزكاة، الهبات، الاعمال الخيرية...، وغيرها)
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية. (خوالد) (السويلم، صناعة الهندسة الاسلامية، نظرات في المنهج الاسلامي، افريل 2004)

ثانيا: خصائص البنوك الإسلامية

تتمثل خصائص البنوك الإسلامية فيما يلي:

1- **استبعاد التعامل بالفائدة:** إن الاقتصاد الإسلامي مهما تنوعت واختلفت أشكاله فهو مبني أساسا على مبدأ إسقاط الفائدة الربوية من كل عملياته أخذا وعطاء، هو موقف محدد ومحسوم الجدل فيه مادام الإسلام حرم الربا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليها، ولذا هذه الخاصية المعلم الرئيسي والأول للبنك الإسلامي.

2- **إضفاء الطابع الاجتماعي على التنمية الاقتصادية:** إن البنك الإسلامي ليس مؤسسة مصرفية اقتصادية بحتة وإنما تضفي الطابع الاجتماعي عليها وتجعل بذلك منها مؤسسة اقتصادية اجتماعية لذا نجد أن تحقيق المصلحة العامة أولوية مثلها مثل

تحقيق الأرباح الاقتصادية للمؤسسة في حد ذاتها، الامر الذي ينتج عنه تحقيق التنمية الاقتصادية بالموازاة مع تحقيق التنمية الاجتماعية.

3- **الاستثمار في المشاريع الحلال:** تولي البنوك التقليدية اهتماما قليلا بالانعكاسات الأخلاقية للنشاطات التي تمولها، على عكس البنوك الإسلامية التي تهتم بالجانب الديني والأخلاقي وتجعله في تصميم اختيار مشاريعها، حيث لا تستثمر البنوك الإسلامية في المشاريع الحرام كتمويل مصنع للخمور أو أي مشروع اخر يحرمه الإسلام أو يسبب ضررا للمجتمع. (كريم، 2019)

المطلب الثالث: أهداف وطريقة عمل البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية بصورها المختلفة لتحقيق مجموعة من الأهداف مختلفة وسنحاول في هذا المطلب بيان أهدافها وطريقة عمل البنوك الإسلامية.

أولا: أهداف البنوك الإسلامية

هناك اهداف خاصة بالبنوك الإسلامية يمكن اجمالها على النحو التالي:

1- تجميع أقصى ممكن من الموارد المالية:

من خلال بجمع المدخرات الموجودة لدى الافراد والجهات المختلفة في المجتمع، سواء كانت هذه المدخرات مرتبطة بعدم الاستخدام المؤقت لها لعدم الحاجة لمثل هذا الاستخدام من قبل أصحابها، او تلك المرتبطة بعدم الاستخدام الدائم الذي يستمر لفترة طويلة والذي يمثل اكتناز للموارد وعدم استخدامها ومن ثم عدم انتفاع منها خلال فترة عدم الاستخدام وبالتالي فإن

تحقيق هدف البنوك الإسلامية هو تجميع أكبر قدر من الموارد والمدخرات هذه وبما يتيح تحقيق الانتفاع منها باستخدامها في تمويل المشاريع الاقتصادية.

2- الربح:

وهو أهم الأولويات وبدونه لا تستطيع البنوك الإسلامية الاستمرار او البقاء بل ولن تحقق أهدافها الأخرى إذا أن الربح لا يهم فقط حملة الأسهم باعتباره ويعد حافز أساسيا لديهم للاحتفاظ بأسهمهم أو التخلص منها، بل يهم

المودعين لأنه يحقق لهم الضمان لودائعهم، وتقديم خدمات مصرفية مناسبة لهم بإضافة الى ان ربح البنك يهم المجتمع ككل لأنه في ذلك أكبر تأمين لوجود البنك واستمرار خدماته.

3- الحكمة والأمان في التصرف بأموال:

وذلك من خلال تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر والاحتفاظ بمعدلات سيولة ملائمة لمواجهة الظروف.

4- الاستمرارية والنمو:

أي تنمية الموارد الذاتية للبنك من خلال رفع رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطات، بالإضافة إلى تنمية الموارد الخارجية.

5- تقديم الخدمات الاجتماعية:

والتي تسهم في خدمة المجتمع، وتطوره وتلبية الاحتياجات الاجتماعية من خلال الإسهام في تمويل المشروعات والنشاطات التي تحقق النفع الاجتماعي العام، وخدمة أفراده وباذات الأكثر حاجة منهم أي أقل دخلا من القروض الحسنة ومن خلال الإسهام بجمع أموال الزكاة وغيرها واستخدامها في الأوجه المخصصة لها وللمحتاجين إليها وبالشكل الذي يتطابق مع قواعد الشريعة الإسلامية. (العسالي، 2022)

ثانيا: طريقة عمل البنوك الإسلامية

تختلف نشاطات المصارف الإسلامية عن تلك التي تقوم بها البنوك التقليدية من حيث عدم تحديد سعر الفائدة مسبقا في عمل المصارف الإسلامية.

ان عمل المصارف الإسلامية يتمثل في المساهمة في الاستثمارات، المشاركة في أرباح المشاريع والحصول على عمولات قابل الخدمات التي تقدمها هذه المصارف. وعليه فإن المصرف الإسلامي مؤسسة لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذ وعطاء، وبالتالي فإن المصرف يقبل ودائع العملاء دون التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم. كذلك عندما يقوم المصرف الإسلامي باستخدام ما لديه من أموال في أنشطة استثمارية أو تجارية، فإنه لا يتم تقاضي أي فائدة، وانما يتم ذلك على أساس المشاركة فيما يتحقق من ربح أو خسارة هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن المشاريع التي تقوم المصرف الإسلامي بتمويلها يجب ان لا تكون غير نافعة أخلاقيا او اجتماعيا مثل تمويل مشاريع لإنتاج التبغ والكحول وغيرها. كما أن المصاريف الإسلامية لا تقوم بالمضاربات أو بأي عمل يؤدي إلى عدم العدالة أو الاستغلال.

تقوم البنوك الإسلامية بنشاطات متعددة من حيث قبول عدة أنواع من الودائع كودائع تحت الطلب وحسابات الاستثمار المشترك التي تعتمد على المشاركة في الربح والخسارة وفي جانب الاستثمار هناك عدة نشاطات مثل

المرابحة، المضاربة، الاستصناع، السلم، الإجارة والمشاركة. وفيما يلي عرضا الأهم مصادر الأموال والتوظيفات لدى المصاريف الإسلامية.

- **مصادر الأموال والتوظيفات لدى البنوك الإسلامية:**

تشكل الودائع بمختلف أنواعها المصدر الرئيسي للأموال بدى البنوك الإسلامية شأنها في ذلك شأن البنوك التقليدية إلا أن هناك اختلافات بين طبيعة هذه الودائع من حيث درجة المخاطر والعوائد.

إن الودائع لدى البنوك الإسلامية تكون إما على شكل ودائع لغايات تسير أعمال (Transaction Deposits) وتكون هذه الودائع خالية من المخاطر ولا يتحقق عليها أي عائد. وأما النوع الثاني فهي ودائع الاستثمار.

(Investment Depostits) التي تتحمل المخاطر كما ويتحقق عليها عوائد. على كل هناك أربعة أنواع من الودائع لدى المصارف الإسلامية. ندرج فيما يلي أنواع وصفات هذه الودائع. (الاقتصادية، 2007)

خاتمة الفصل:

تناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية، باعتبارها من أبرز المستجدات التي أعادت تشكيل المشهد المالي في العقود الأخيرة. انطلقنا من المفاهيم الأساسية للتكنولوجيا المالية ومراحل نشأتها، مع التركيز على خصائصها وأهميتها في تحسين الكفاءة المالية وتعزيز الابتكار داخل الأنظمة الاقتصادية.

ثم تطرقنا إلى شركات التكنولوجيا المالية، باعتبارها الفاعل الرئيسي في هذا القطاع، موضحين طبيعة عملها وآلياتها في تقديم حلول تمويلية متقدمة تتماشى مع متطلبات العصر، كما أبرزنا مختلف التقنيات المعتمدة مثل التمويل الجماعي، التأمين الرقمي، التكنولوجيا التنظيمية، الذكاء الاصطناعي، العقود الذكية، البلوك تشين، والعملات المشفرة، والتي تمثل أدوات فعالة لدعم التحول الرقمي في المجال المالي.

وفي المحور الأخير، تم التركيز على الصناعة المالية الإسلامية، من خلال استعراض مفاهيمها، مبادئها، وأهدافها، مع الإشارة إلى كيفية عمل البنوك الإسلامية بما يحقق التوافق مع الشريعة الإسلامية. وقد تبين أن إدماج التكنولوجيا المالية في هذا المجال يسهم في تطوير منتجات وخدمات مبتكرة، تدعم الشمول المالي وتزيد من كفاءة الأنظمة المصرفية الإسلامية.

في المجمل، خلُص الفصل إلى أن التكنولوجيا المالية تَعدّ محركًا مهما لتطوير الصناعة المالية الإسلامية، شريطة وجود بيئة تنظيمية داعمة، واعتماد استراتيجيات مدروسة توازن بين الابتكار والامتثال الشرعي، لضمان الاستدامة والمنافسة في السوق المالي العالمي.

الفصل الثاني

واقع وتحديات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الاسلامية

مقدمة الفصل

شهدت الصناعة المالية الإسلامية تطورا ملحوظًا على مستوى العالم في العقود الأخيرة، إذ أصبحت واحدة من القطاعات المالية الأكثر تأثيرا وانتشارا، سواء على صعيد الأسواق المالية العالمية أو على مستوى الاقتصادات المحلية. ويعود هذا النمو إلى العديد من العوامل التي تزامنت مع التطورات الاقتصادية العالمية والتوجهات نحو البحث عن حلول تمويلية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما جعلها أكثر جذبا للمستثمرين في الدول العربية والإسلامية وكذلك في الأسواق العالمية.

تستند الصناعة المالية الإسلامية على مبادئ أساسية تهدف إلى تقديم منتجات وخدمات مالية تلتزم بالأحكام الشرعية، مثل تحريم الربا والميسر، وترتكز على العدالة والمشاركة في المخاطر. وبذلك، تتميز هذه الصناعة عن النظام المالي التقليدي في أسسها وطبيعتها، مما يساهم في تنويع الحلول المالية ويجذب شريحة واسعة من العملاء الباحثين عن تمويل يتوافق مع مبادئهم الدينية.

المبحث الأول من هذه الدراسة يتناول "نمو الصناعة المالية الإسلامية على المستوى العالمي"، حيث سيتم تسليط الضوء على المبادئ الأساسية التي أسست لهذه الصناعة، وكيفية تطورها عبر الزمن. كما سيناقش العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في نموها، بالإضافة إلى الأدوات المالية التي ساعدت في تعزيز هذا التطور على الساحة الدولية. وسيتم تناول هذه النقاط بشكل شامل لفهم الدور المتزايد الذي تلعبه الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد العالمي.

أما المبحث الثاني فسيعالج "التجارب الرائدة في التكنولوجيا المالية الإسلامية في الدول العربية"، حيث سيتم استعراض تجارب بعض الدول العربية الرائدة في مجال الابتكارات التكنولوجية المالية، مثل ماليزيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والجزائر. حيث تمثل هذه التجارب نموذجا مهما في دمج التكنولوجيا مع التمويل الإسلامي، مما يساهم في تسريع النمو وتوسيع نطاق الخدمات المالية الإسلامية في المنطقة.

فيما يتعلق بـ المبحث الثالث، سيتم تحليل "واقع وتحديات الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر"، حيث سنعرض واقع الصيرفة الإسلامية ونوافذها في البنوك الجزائرية، إلى جانب واقع التأمين التكافلي الذي يعد أحد الحلول المالية المهمة في الجزائر. كذلك، ستتم مناقشة التحديات التي تواجه هذه الخدمات في الجزائر من حيث التشريعات، والوعي المجتمعي، والمنافسة مع النظام المالي التقليدي.

من خلال هذه الدراسة، نسعى إلى تقديم صورة شاملة ودقيقة عن تطور الصناعة المالية الإسلامية وتحدياتها، مما يساعد في توجيه السياسات المالية في الجزائر والدول العربية بشكل عام نحو مزيد من الابتكار والنمو المستدام في هذا القطاع الحيوي.

المبحث الأول: نمو الصناعة المالية الإسلامية على المستوى العالمي.

تمثل الصناعة المالية الإسلامية أحد أعمدة الاقتصاد الإسلامي الحديث، إذ تقوم على مبادئ تحظر التعامل بالربا، وتعزز العدالة وتقاسم المخاطر بين الأطراف. وفي ظل تصاعد الطلب العالمي على أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، برزت هذه الصناعة كبديل فعال للنظام المالي التقليدي. يتناول هذا المبحث على المبادئ الأساسية للصناعة المالية الإسلامية، والعوامل المؤثرة في نمو الصناعة المالية الإسلامية، الأدوات المؤثرة في نمو الصناعة المالية الإسلامية.

المطلب الأول: المبادئ الأساسية للصناعة المالية الإسلامية وتطورها.

أولا: مفهوم الصناعة المالية الإسلامية:

يعد مفهوم الهندسة المالية قديم قدم التعاملات المالية، لكنه يبدو حديثا نسبيا من حيث المصطلح والتخصص، ومعظم تعاريف الهندسة المالية مستخلصة من وجهات نظر الباحثين الذين يطورون النماذج والنظريات، أو مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية، لذا نجد اختلاف تعريفات هذا المصطلح بحسب الزاوية التي يمكن النظر منها إليه ، هناك مجموعة من التعارف للهندسة المالية، من بينها تعريف "الجمعية الدولية" تتضمن الهندسة المالية التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية و الأدوات المالية (IFE): للمهندسين الماليين لإجاد حلول لمشاكل المالية المعقدة والاستغلال الفرص المالية فالهندسة المالية ليست أداة، بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات.

وتعرف الصناعة المالية الإسلامية كذلك بأنها "التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وعمليات مبتكرة، وصياغة حلول إبداعيه لمشاكل التمويل".

وهذا التعريف يعني أن الهندسة المالية تتضمن ثلاث أنواع من الأنشطة وهي:

- ابتكار أليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف الإجرائية لأعمال قائمة، مثل التبادل من خلال الشبكة العالمية والتجارية والالكترونية.
- ابتكار أدوات مالية جديدة، مثل بطاقات الائتمان.
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون الائتمان.

- والابتكار المقصود ليس مجرد الاخلاف عن السائد، بل لا بد أن يكون هذا الاختلاف متميزا إلى درجة تحقيقه لمستوى أفضل من الكفاءة، والمثالية، ولذا فلا بد أن تكون الأداة أو الألية التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات والاليات المتداولة تحقيقه.

وانطلاقا من التعاريف المقدمة عن الهندسة المالية، فقد تبين لنا ان الهندسة المالية تعني التصميم والتطوير والتنفيذ لمنتجات وأدوات مالية مبتكرة من ادل حل مشاكل التمويل، وتتميز الأدوات المبتكرة هنا بأنها تستطيع تحقيق مستوى أفضل من الكفاءة والفعالية لا تستطيع الأدوات المتداولة تحقيقه.

والهدف من الهندسة المالية هو خفض التكاليف وزيادة العائد، بالإضافة إلى ذلك فالهندسة المالية تهدف إلى نقل المخاطر من طرف إلى أخر وبالتالي فهي تعتبر أداة لإدارة المخاطر. (أولاد، جوان 2016)

ثانيا: أسباب ظهور الصناعة المالية الإسلامية:

تتمثل أهم الأسباب التي عجلت في ظهور علم المالية الاسلامية الى ما يلي :

-ظهور مفهوم الكفاءة والفعالية:

يعني مفهوم الفعالية في سوق المال مدى مقدرة السوق على مقابلة احتياجات المشاركين فيه، بينما تعني الكفاءة المدى الذي تستطيع فيه هذه الأسواق مقابلة هذه الاحتياجات بتكلفة قليلة أو بوقورات. ملحوظة، وبسرعة ودقة عاليتين. ويمكن كذلك إضافة أسباب أخرى ساعدت على ظهور مفهوم الهندسة المالية، واتساع انتشارها، ومن بين هذه العوامل نذكرها بشكل نقاط:

- زيادة عدد الأسواق المنظمة الجديدة
- زيادة المخاطر والحاجة إلى إدارتها
- محاولة الاستفادة من النظام المالي
- ظهور احتياجات المختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل.
- تقنيات المعلومات ومفهوم السوق العريضة. ().

ثالثا: المبادئ الأساسية للصناعة المالية الإسلامية وتطورها:

تقوم الصناعة المالية الإسلامية على أربع مبادئ من منظور إسلامي، يرتبط مبدئين منها بالأهداف التي تحقق التكامل والتوازن، فيما يتعلق المبدئين الباقين بالمنهجية:

- **مبدأ التوازن:** تعمل الصناعة المالية الإسلامية على تحقيق التكامل والتوازن بين مختلف الرغبات والميول والحوافز، من خلال وضع كل منها في الإطار المناسب دون إفراط أو تفريط، ويأتي هذا التوازن من خلال الربط بين المصالح الشخصية والاجتماعية والإنسانية والخيرية (السويلم، التحوط في التمويل الاسلامي ، 2007).

- **مبدأ التكامل:** تطوير المنتجات المالية الإسلامية إلى التكامل بين التفضيلات الشخصية والاعتبارات الموضوعية، أي بين تفضيلات الزمن والمخاطرة ولين توليد الثروة الحقيقة، فالربا عزل لتفضيلات الثمن عن توليد الثروة، بينما الغرر عزل لتلك المتعلقة بالخطر وبما أن الزمن والخطر وجهان لعملة واحدة فالشريعة الإسلامية قامت بتحريم الأمرين معا (السويلم، التحوط في التمويل الاسلامي ، 2007).

- **مبدأ الحل:** ينص مبدأ الحل على أن الأصل في المعاملات الحل والجواز، إلا إذا خالفت نصا أو قاعدة شرعية وهو قائم على أن الفطرة الإنسانية خيرة من حيث المبدأ، وأن التعاملات المالية والاجتماعية عموما هدفها إشباع الاحتياجات الفطرية ولذلك كان الأصل فيها الحل والمشروعية (السويلم، التحوط في التمويل الاسلامي، 2007).

- **مبدأ المناسبة:** ويقصد به مدى تناسب العقد مع الهدف المقصود منه، بحيث يكون القصد مناسبا وملائما للنتيجة المطلوبة (نعجة، 2014)

- **المبادئ العامة في التعاقد وتتضمن:**

- الأهلية القانونية للتعاقد كالعقل والبلوغ والتمييز.
- التراضي بين الأطراف المتعاقدة.
- مراعاة القوانين السائدة. (عمر، أيام 21_20مارس2010)

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في نمو الصناعة المالية الإسلامية.

أولا: العوامل المؤثرة في نمو الصناعة المالية الإسلامية:

أولا: هذه العوامل يتمثل في **زيادة الطلب العالمي على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية**، سواء في الدول الإسلامية أو حتى في بعض الدول الغربية التي تحتضن جاليات مسلمة كبيرة. هذا الطلب يرتبط بزيادة الوعي الديني وحرص الأفراد والمؤسسات على التعامل ضمن إطار شرعي، لا سيما فيما يخص الابتعاد عن الفوائد والأنشطة المحظورة. (الدولي، 2017)

ثانيا: ساهم **الدعم التنظيمي والتشريعي الحكومي** في تعزيز نمو القطاع، حيث قامت العديد من الدول، مثل ماليزيا والإمارات والسعودية، بتطوير بيئات تنظيمية متكاملة للصناعة المالية الإسلامية، تشمل قوانين الصكوك،

والتأمين التكافلي، والحوكمة الشرعية، ما ساعد على بناء الثقة وتعزيز الشفافية في النظام المالي الإسلامي. (الاسلامية، 2023)

ثالثًا: فإن **تعدد وتنوع المنتجات المالية الإسلامية،** مثل الصكوك، وصناديق الاستثمار الإسلامية، والتمويل الصغير الإسلامي، والتأمين التكافلي، قد مكّن الصناعة من تلبية احتياجات شرائح مختلفة من العملاء، بما في ذلك الأفراد، والشركات، والحكومات، مما أسهم في توسيع القاعدة السوقية للصناعة. (DinarStandard&ThomsonReuters, 2022)

رابعا: لعبت التكنولوجيا المالية (FinTech) دورا بارزاً في نمو الصناعة، حيث تم تطوير حلول رقمية متوافقة مع الشريعة ساهمت في تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية، وزيادة الشمول المالي، خاصة في المناطق النائية، إضافة إلى تحسين تجربة المستخدم وتخفيض الكلفة التشغيلية للمؤسسات المالية الإسلامية. (Fintech, 2021)

خامسا: أظهرت المؤسسات المالية الإسلامية **مرونة واستقرارا نسبيا خلال الأزمات الاقتصادية،** لا سيما أزمة 2008، إذ إن طبيعة منتجاتها المرتبطة بأصول حقيقية والابتعاد عن الأدوات المالية المعقدة والمضاربة المفرطة قد وفرت نوعا من الحماية، ما جذب اهتمام المستثمرين الباحثين عن استثمارات أكثر استقرارا وأقل مخاطرة. (Young&Ernst, 2021)

سادسا: الاندماج بين التمويل الإسلامي وأهداف التنمية المستدامة ساهم في توسيع نطاق تأثيره عالميا، حيث بات ينظر إلى الصناعة المالية الإسلامية كوسيلة تمويل فعالة تدعم الاقتصاد الحقيقي، وتحفّز ريادة الأعمال، وتسهم في مكافحة الفقر، وهي مبادئ تتماشى مع أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. (البنك الاسلامي للتنمية، 2022)

وأخيرا، **الانتشار الجغرافي للصناعة خارج العالم الإسلامي** فإنه يمثل عاملاً مؤثرا مهما، حيث بدأت العديد من الدول غير الإسلامية، مثل المملكة المتحدة ولوكسمبورغ وهونغ كونغ، باعتماد أدوات تمويل إسلامية وإصدار صكوك سيادية بهدف تنويع مصادر التمويل وجذب رؤوس الأموال من المستثمرين المهتمين بالتمويل الإسلامي.

الجدول 2- 1: حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية 2023_2024

الترتيب	الدول	حجم السوق (مليار أمريكي)
1	السعودية	65.4
2	إيران	29.8
3	ماليزيا	13.0
4	الإمارات العربية المتحدة	9.3
5	إندونيسيا	8.5
6	تركيا	7.6

الشكل 2- 1: حصة الصيرفة الإسلامية من الأصول المالية الإسلامية عالميا (2023)

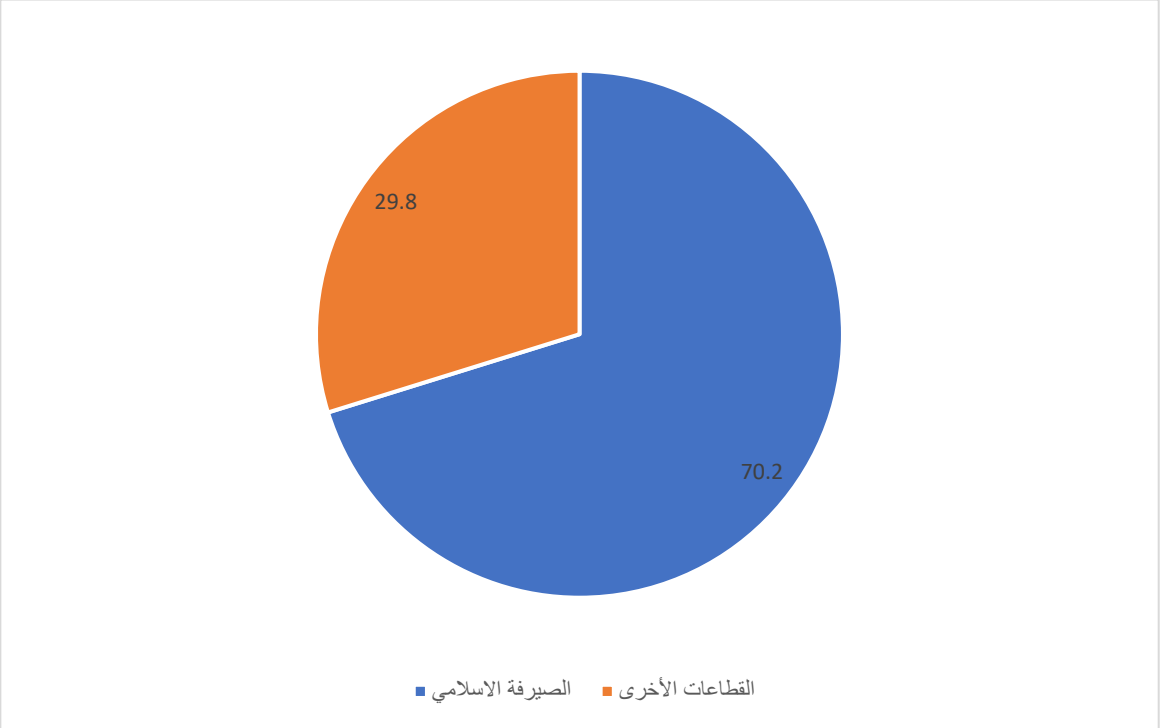

المصدر: مجل الخدمات المالية الإسلامية (2023)

المطلب الثالث: الأدوات المؤثرة في نمو الصناعة المالية الإسلامية.

شهدت الصناعة المالية الإسلامية تطورا لافتا في العقود الأخيرة، وهو ما لم يكن ليتحقق لولا توفر مجموعة من الأدوات الفعالة التي ساهمت في تعزيز هذا النمو، سواء على مستوى التمويل، الاستثمار، أو التنظيم والرقابة. وفيما يلي أبرز هذه الأدوات.

- **الصكوك الإسلامية:(Sukuk)**

تعد الصكوك الإسلامية من أهم أدوات التمويل والاستثمار في الصناعة المالية الإسلامية، حيث تمثل حصصا في ملكية أعيان أو منافع أو مشاريع حقيقية. وتستخدم كبديل شرعي للسندات التقليدية الربوية، مما يمنح المؤسسات المالية الإسلامية القدرة على تعبئة الموارد المالية لتمويل المشاريع التنموية الكبرى. وقد ساهم اعتماد الصكوك في دعم السيولة، وتعميق الأسواق المالية الإسلامية، وتوسيع قاعدة المستثمرين. (الإسلامي، 2023)

- **صناديق الاستثمار الإسلامية:**

تعد صناديق الاستثمار الإسلامية من أبرز أدوات الاستثمار الجماعي التي تهدف إلى تحقيق عوائد مالية للمستثمرين ضمن إطار شرعي، وذلك من خلال استثمار الأموال في أصول متوافقة مع الشريعة مثل الأسهم الحلال، الصكوك، والعقارات. وتدار هذه الصناديق وفق مبادئ مثل تحريم الربا والغرر، مع رقابة شرعية دائمة تضمن الالتزام بالأحكام الإسلامية. (Andrea Paltrinieri ،Shehu Usman Aliyu ،M. Kabir Hassan و Abdul Rafay Khan، 2019)

الشكل 2- 2: يوضح توزيع أصول صناديق الاستثمار الإسلامية:

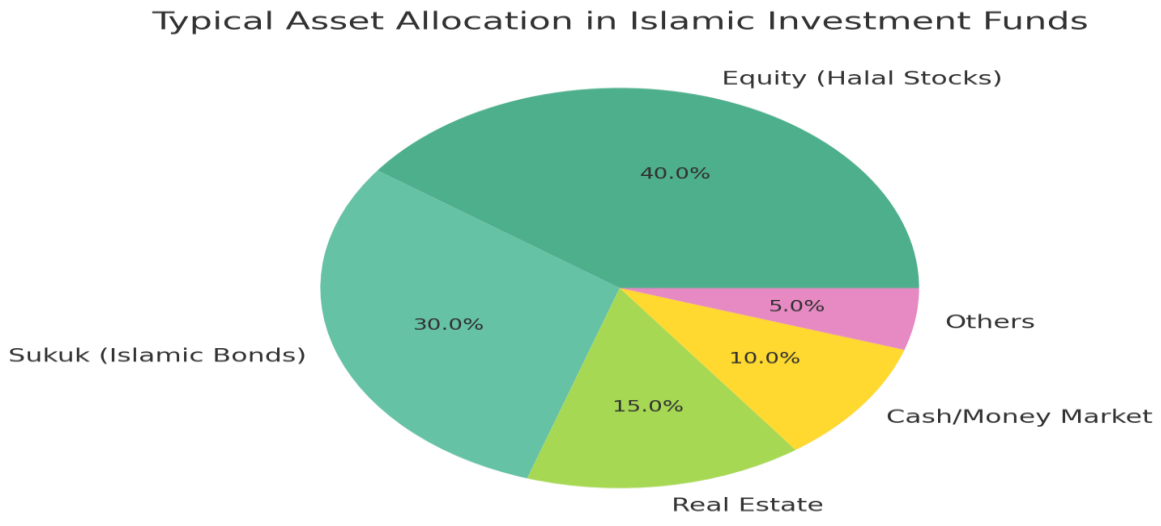

المصدر: من اعداد الطالبتين، Refinitiv Islamic Finance Development Report-

- **الأسواق المالية الإسلامية:**

ساهمت الأسواق المالية المتوافقة مع الشريعة في تعزيز أداء المؤسسات المالية الإسلامية، من خلال توفير بيئة مناسبة لتداول الأدوات المالية الشرعية مثل الأسهم الحلال والصكوك. كما تضمن هذه الأسواق آليات رقابية وضوابط شرعية تميزها عن الأسواق التقليدية، ما يمنحها ميزة في استقطاب المستثمرين الباحثين عن استثمار أخلاقي وآمن. (السامرائي، 2019)

- **هيئات الرقابة الشرعية:**

تَعد هذه الهيئات من الركائز الأساسية في الصناعة المالية الإسلامية، حيث تقوم بدور الرقابة والتوجيه الشرعي على أنشطة المؤسسات المالية. وتضمن هذه الهيئات مدى التزام المنتجات والخدمات المالية بأحكام الشريعة، مما يرفع من مستوى الشفافية والثقة في النظام المالي الإسلامي. ((AAOIFI)، 2017)

- **منتجات التمويل الإسلامي المبتكرة:**

تُعدّ منتجات التمويل الإسلامي المبتكرة استجابة لتطور احتياجات السوق المالية، حيث ظهرت أدوات جديدة مثل الصكوك الهجينة، والتمويل الجماعي الإسلامي، وبطاقات الائتمان الإسلامية، والتي تجمع بين الامتثال الشرعي والفعالية الاقتصادية. تهدف هذه الابتكارات إلى تحقيق الشمول المالي وتعزيز التنمية المستدامة، مع الالتزام بالمبادئ الإسلامية كتحريم الربا والغرر. ومن أبرز هذه الأدوات التمويل بالمشاركة المتناقصة، والصناديق الاستثمارية الإسلامية المتخصصة. (Dusuki و Nurdianawati Irwani Abdullah، 2007)

- **التكنولوجيا المالية (Fintech) الإسلامية:**

تعد التكنولوجيا المالية الإسلامية (Islamic Fintech) من أبرز الابتكارات الحديثة التي دمجت بين التقنيات الرقمية وأحكام الشريعة الإسلامية، ما سمح بتقديم خدمات مالية مثل التمويل، الاستثمار، وتحويل الأموال بطرق أكثر كفاءة وشفافية. تَمكّن هذه الحلول من تعزيز الشمول المالي، خصوصا في المجتمعات التي تفضل التعاملات المتوافقة مع الشريعة. (Abd, Roshima, & Mahmudul, 2020)

الشكل التالي يوضح أفضل 10 دول من حيث شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية:

الشكل 2- 3: افضل 10 دول من حيث الشركات التكنولوجيا المالية الإسلامية

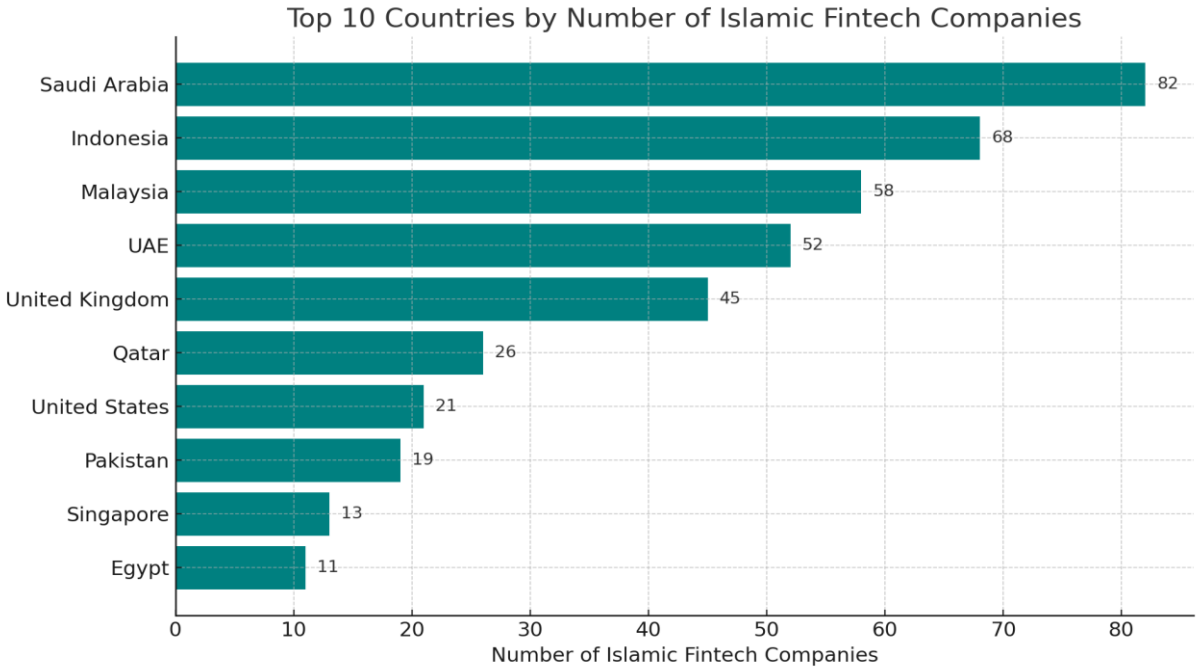

المصدر: Global Islamic Fintech Report 2024/25

إن توفر هذه الأدوات وتطورها المستمر ساعد في ترسيخ مكانة الصناعة المالية الإسلامية عالميا، ومكّنها من المنافسة جنبا إلى جنب مع نظيرتها التقليدية، مستندة في ذلك إلى إطار شرعي مرن، وآليات تمويل مبتكرة، وتكنولوجيا متطورة.

المبحث الثاني: تجارب الرائدة في الرائدة في التكنولوجيا المالية الإسلامية في الدول العربية.

شهد العالم تسارعا كبيرا في تكنولوجيا المعلومات وظهور تقنيات جديدة وابتكارات تكنولوجية في مختلف المجالات من بينها في المجال المالي والمصرفي، وبالنظر لمواكبة منظمات المال والأعمال هذه التطورات وتوجهها إلى التخلي عن نظام التكنولوجيا المالية الحالية والتوجه إلى التكنولوجيا الرقمية، ففي المقابل المؤسسات المالية الإسلامية ليست بمنأى عن هذه التحولات والتغيرات في الاقتصاد العالمي، فهي تعمل في بيئة تنافسية مع المؤسسات التقليدية.

المطلب الأول: تجربة ماليزيا للابتكارات التكنولوجيا المالية.

أولا: تحول الرقمي في ماليزيا:

يعتبر التحول الرقمي أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها خطط التنمية الاقتصادية الحديثة، وهو يمثل عملية تكامل التكنولوجيا في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في عام 2024شهدت ماليزيا تقدما ملحوظا في مجال التحول الرقمي، مما عزز مكانتها كمركز إقليمي للتكنولوجيا والابتكار.

- **الاستثمارات الرقمية:** لقد شهدت ماليزيا في السنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا في حجم الاستثمارات الرقمية وصل (حوالي 36.81مليار دولار امريكي) في عام2024، مقارنة ب (10.53مليار دولار امريكي) في عام 2023 (technode.global, 2024)
- **تطور البنية التحتية للإنترنت:** مع التطور التحول الرقمي قامت ماليزيا بتطور بنيتها التحتية للإنترنت بشكل كبير حيث شهدن زيادة ملحوظة في سرعة الانترنت بنسبة 17%مقارنة بالعام السابق حيث وصلت الى 2.6 تيرابت في الثانية مما يعكس زيادة الاعتماد على البنية التحتية الرقمية ويسهل الوصول اليها من قبل الافراد والشركات.
- **الاستثمارات الأجنبية في التكنولوجيا:** تعتبر الاستثمارات الأجنبية في قطاع التكنولوجيا من أبرز العوامل التي تساهم في تسريع التحول الرقمي في ماليزيا. بحيث استثمرت شركات كبرى مثل مايكروسوفت2.2مليار دولار على مدى أربع سنوات في ماليزيا لتعزيز التحول الرقمي، شملت بناء بنية تحتية للخدمات السحابية والذكاء الاصطناعي وتدريب 200,000 شخص على مهارات الذكاء الاصطناعي (aljazeera.net, 2)مايو2024(
- **التعليم والتحول الرقمي:** في إطار التحول الرقمي، تسعى ماليزيا إلى تطوير التعليم بدمج التكنولوجيا في المناهج والبحث العلمي والإدارة الجامعية، بهدف تحسين الجودة وتأهيل الطلاب لمتطلبات المستقبل. (EASYUNIME.COM, 2025)
- **تطور الذكاء الاصطناعي:** تعزز ماليزيا استثماراتها في الذكاء الاصطناعي ضمن استراتيجيتها للتحول الرقمي، عبر تبني تقنيات حديثة ودعم مختلف القطاعات، كما أطلقت وطنيا للذكاء الاصطناعي لترسيخ مكانتها كمركز إقليمي في هذا المجال. (reuters.com, 12)ديسمبر2024(

تتجسد هذه الجهود في مجموعة من السياسات والمبادرات التي تعمل على تعزيز قدرة المجتمع على مواكبة التحولات التكنولوجيا العالمية.

الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، عند تعادل القوة الشرائية

الشكل 2- 4 :دخل الفرد خلال الفترة 1990-2022 للدول ماليزيا، اندونسيا، فلبين، تايلاند، فيتنام

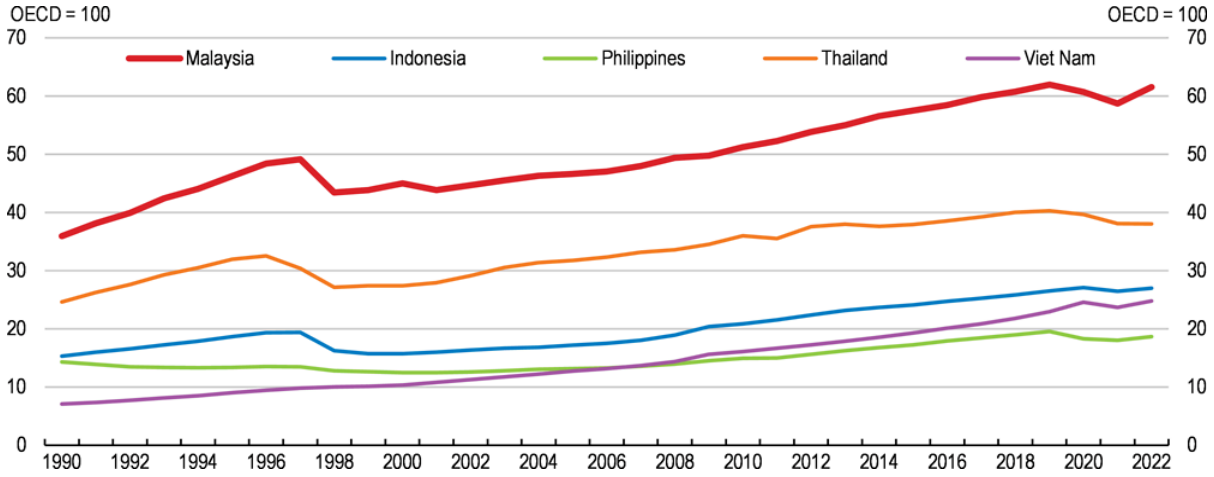

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

لقد أدى النمو الاقتصادي السريع والشامل المستدام لمدة نصف قرن إلى جعل ماليزيا قريبة من عتبة الدخل المرتفع .حقق الاقتصاد نموا سنويا متوسطًا مذهلاً تجاوز 6% منذ ستينيات القرن الماضي. وتفوقت ماليزيا على نظيراتها في المنطقة من حيث دخل الفرد، واستطاعت تعزيز هذا التقدم (الشكل 2). وبينما لم تتجاوز الدخول ثلث الحد الأقصى الذي حدده البنك الدولي للدول ذات الدخل المرتفع عام 1989، فمن المتوقع أن تتجاوزه بحلول عام 2028.

الجدول 2- 2 معدلات النمو السنوية%،

	2021	2022	2023	2024	2025
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3.3	8.9	3.6	4.9	4.7
الاستهلاك الخاص	1.8	11.3	4.7	6.1	5.2
الاستهلاك العام	5.8	5.1	3.3	3.3	3.8
استثمار	-0.7	6.8	5.5	10.0	5.4
صادرات	18.5	14.5	-8.1	8.7	5.5
الواردات	21.2	16.0	-7.4	9.1	5.5
معدل البطالة (% من القوى العاملة)	4.6	3.8	3.4	3.2	3.1
التضخم (مؤشر أسعار المستهلك)	2.5	3.4	2.5	2.8	2.7
رصيد الموازنة الحكومية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	-6.4	-5.6	-5.0	-4.6	-4.6
الدين الحكومي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	69.3	60.3	64.3	66.2	66.6

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 115وتوقعات التعاون الاقتصادي والتنمية

ثانيا: النمو الاقتصادي في ماليزيا يكتسب زخما متجددا:

تشير المؤشرات الاقتصادية إلى تسارع وتيرة النمو في الاقتصاد الماليزي، مدفوعا في المقام الأول بتوسع الطلب المحلي، مع توقعات إيجابية بانتعاش الصادرات في ظل تحسن الطلب العالمي. وقد سجل التضخم تراجعا ملحوظاً إلى ما دون متوسطاته التاريخية، إلا أنه من المتوقع أن يشهد ارتفاعا نسبيا نتيجة خطط الحكومة لرفع دعم الطاقة.

أظهر الاقتصاد الماليزي مرونة كبيرة في مواجهة سلسلة من الصدمات الخارجية، شملت جائحة كوفيد-19، واختناقات سلاسل التوريد العالمية، بالإضافة إلى التداعيات الاقتصادية الناتجة عن الحرب الروسية على أوكرانيا. ورغم ضعف الطلب الخارجي خلال عام 2023، حافظ الاقتصاد على زخمه بفضل استقرار الاستهلاك المحلي، مدعوما بتراجع معدلات البطالة (الجدول2-2).

وعلى صعيد التضخم، انخفض كل من المعدل العام والأساسي إلى أقل من 2% خلال النصف الثاني من عام 2023، بعد فترة من التسارع في عامي 2021 و2022. وتشير التوقعات إلى بقاء التضخم في
مستويات معتدلة نتيجة تراجع الضغوط على جانب العرض، واستقرار أسعار السلع الأولية، رغم التحديات المرتبطة بإعادة هيكلة منظومة دعم الطاقة.
أما على مستوى التوقعات المستقبلية، فمن المرتقب أن يبلغ معدل النمو 4.9% في عام 2024، و4.7% في عام 2025. ويعزى هذا الأداء المتوقع إلى استمرار الطلب المحلي القوي، وظهور فرص استثمارية جديدة في القطاعات المعتمدة على التكنولوجيا، بالإضافة إلى تحسن مرتقب في أداء الصادرات. غير أن المخاطر الجيوسياسية تظل قائمة، وقد تلقي بظلالها على القطاع الخارجي في ظل انكشاف الاقتصاد الماليزي على الأسواق الدولية.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، فقد تبنت السلطات نهجا تشديديا بدءا من عام 2022، في استجابة مباشرة لارتفاع التضخم إلى قرابة 5 % مدفوعا بارتفاع أسعار الطاقة العالمية وتراجع قيمة العملة المحلية. ومع استقرار التضخم حول مستوى 2%، يعكس الموقف النقدي الحالي حالة من الحياد، ويوفر مساحة للتعامل مع الارتفاع المؤقت المتوقع في الأسعار نتيجة خفض الدعم. ومع ذلك، ينبغي على السلطات أن تظل يقظة، ومستعدة لرفع أسعار الفائدة مجددا إذا ما برزت آثار تضخمية إضافية ناتجة عن تحرير أسعار الطاقة.

ثالثا: الإطار التنظيمي لتكنولوجيا المالية في ماليزيا:

يشرف على النظام المالي الماليزي "بنكNEGARA ماليزيا" و"هيئة الأوراق المالية"، مع اختلاف الإشراف حسب نشاط التكنولوجيا المالية، ويحرصان على دعم الابتكار مع حماية المستثمرين واستقرار السوق، وقد عززت ماليزيا في 2024 إطارها التنظيمي لهذا الغرض.

- **بنك NEGARA ماليزيا (BNM):** يعمل بنك NEGARA ماليزيا كسلطة تنظيمية رئيسية للنظام المالي في البلاد، في عام 2024 أصدر BNM تقريره السنوي الذي تضمن تحديثات حول السياسات والإجراءات المتعلقة بتكنولوجيا المالية، مع التركيز على تعزيز الشمول المالي وضمان استقرار النظام المالي.)ماليزيا(2025 ,
- **لجنة الأوراق المالية (SC):** تتولى لجنة الأوراق المالية مسؤولية تنظيم أسواق المال بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بتكنولوجيا المالية. في عام 2024 أعلنت SCعن تخصيص 0.26مليار دولار امريكي لتسريع جهود الشركات الصغيرة والمتوسطة في التحول الرقمي مما يعكس التزامها بدعم الابتكار الرقمي في القطاع المالي.)الماليزية, 2025(
- **التطورات التنظيمية في 2024:** شهدت عام 2024 تنفيذ عدة مبادرات تنظيمية لتعزيز بيئة تكنولوجيا المالية منها:

تعزيز الشمول المالي، تطوير البنية التحتية الرقمية، تعزيز الامن السيبراني

رابعا: لجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية الاسلامية في ماليزيا:

إتخذت الجهات الصناعية في ماليزيا مبادرات لتعزيز التكنولوجيا المالية في الخدمات الإسلامية، أبرزها إطلاق منصة EthisCrowd للتمويل الجماعي الإسلامي، وتوقيع مذكرة تفاهم مع مختبر IncuBlock لتطوير تطبيقات بلوكتشين متوافقة مع الشريعة. (الماليزية(MPM)، 2018)

كما تم إطلاق منصة حسابات الاستثمار IAP كأول منصة للتكنولوجيا المالية للخدمات المصرفية الإسلامية لتكون بمثابة سوق مركزي لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسط

أنشأت الحكومة المحلية شركة الاقتصاد الرقمي الماليزية (MDEC) ككيان مسؤول عن تطوير البيئة التنظيمية للأعمال الرقمية في ماليزيا. كما تتعامل هذه المنظمة بجدية مع النظام الحال من خلال منح شهادة الشريعة. بالإضافة إلى ذلك، شهدت خطوة ملحوظة عندما حصلت العملة المشفرة المدعومة بالذهب من قبل HelloGold والتي أسسها المؤسسان الماليزيان روبن لي" و"رضوان عبد الله"، على شهادة الامتثال للشريعة الإسلامية من مجلس الرقابة الشرعية التابع لشركة

تمتلك ماليزيا إطارا تنظيميا قويا لدعم التمويل الإسلامي، مما يساعد مؤسساته على تطوير منتجاتها عبر حلول التكنولوجيا المالية مثل العملات المشفرة وتقنية البلوكتشين، مع اعتماد RegTech لتقليل مخاطر مخالفات الشريعة.

المطلب الثاني: تجربة الامارات العربية المتحدة Fintech Hive

تعد الإمارات من الدول الرائدة في التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية، مع مبادرات مثل "Fintech Hive" في مركز دبي المالي العالمي لدعم الشركات الناشئة وتعزيز التعاون بين المستثمرين والحكومات. وقد اتخذت الإمارات عدة خطوات لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك في عام 2024.

- أطلق سوق أبوظبي العالمي برنامج "Reglab" في نوفمبر 2016، وهو مختبر تنظيمي يسمح للمشاركين بتطوير واختبار منتجات التكنولوجيا المالية في بيئة محكومة بضوابط وتشريعات محددة، مع فترة عامين لتطوير واختبار المنتجات دون أعباء تنظيمية إضافية.
- أطلق مركز دبي المالي العالمي برنامج "Fintech Hive" في 2017 لدعم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، مع وجود مبادرات مشابهة في البحرين وأبوظبي. كما تعمل هيئة الخدمات المالية في دبي على تطوير بيئة إشرافية لدعم نمو التكنولوجيا المالية.

مبادراتBlokchain : سلسلة الكتل أصبحت بالغة الأهمية في عالم التكنولوجيا المالية ومن متوقع ان يؤدي نظام دفتر الأستاذ المفتوح الي احداث ثورة في العديد من الصناعات، بما في ذلك قطاع التمويل، تعتبر الامارات العربية المتحدة واحدة من الشركات الرائدة في البلاد التي تستخدم تكنولوجياblokchain الوطنية، تخطط حكومة الامارات العربية المتحدة لتكون بلا ورق بحلول2020، وهذا سيجعل التقنية اكتر انتشارا، مع العديد من المنظمات التي تحاول إيجاد أفضل الطرق للاستفادة منها، حيث ستشترك الاستراتيجية في نصف معاملات الحكومية التي تستخدم منصة Blokchain بحلول عام 2012 ، والذي من المتوقع ان يوفر 3مليار دولار امريكي سنويا، وقد بدأت دبي باستخدامblokchain بالقطاع الحكومي ومن المتوقع بحلول عام 2020 سيتم استخدامها في جميع مدفوعات الفواتير ، طلبات التأشيرات وتجديد التراخيص، فضلا عن الرعاية الصحية المبادرات التشريعية:

- أكدت هيئة دبي الخدمات المالية وهي هيئة التنظيم المالي الرئيسية في دبي، ان شركات التكنولوجيا المالية قد تم إعدادها لتحقيق النجاح من خلال رخصة اختبار الابتكار، أو معدة تسريع حيث FinTechحيث تدرك السلطات أهمية الاستثمار في التكنولوجيا المالية وتبحث عن أفضل طريقة لتشجيع شركاتFinTech على القيام بأعمال في دبي، وكذلك في منطقة ككل.

- شهد القطاع المالي في دول مجلس التعاون الخليجي تطورات ملحوظة، من بينها اندماج بنك أبوظبي الوطني وبنك الخليج الأول لتشكيل بنك أبوظبي الأول، مما جعله ثاني أكبر بنك في المنطقة. ومع توقع المزيد من عمليات الدمج خلال السنوات المقبلة، تبرز الحاجة إلى استثمارات في التكنولوجيا المالية الموحدة. وفي الإطار نفسه، أطلقت الإمارات عدة مبادرات لدعم ريادة الأعمال والابتكار، من بينها تنظيم معسكرات تدريبية وورش عمل لتطوير الأفكار التجارية، حيث يتم اختبار المشاريع مبدئيا في بيئة افتراضية لمدة 12 أسبوعا، تليها منح دراسية لدعم تنفيذ الأفكار. كما يوفر برنامج الاحتضان توجيها متخصصا للمشاريع الناشئة لمدة عام كامل. إلى جانب ذلك، ينشط مركز Stop–One في التوعية بريادة الأعمال في المدارس والجامعات، مع بناء شبكة واسعة من المستثمرين، إدراكاً لأهمية تطوير نظام بيئي متكامل للتكنولوجيا المالية، يشمل التفاعل بين مؤسسات التعليم، الإعلام، الجهات غير المصرفية، وممولي المشاريع.
- تاريخ 28 أوت ،2017 أبرمت هيئة دبي للخدمات المالية DFSA ولجنة الأوراق المالية والعقود الآجلة SFC في هونغ كونغ اتفاقية لإنشاء إطار للتعاون في مجال التكنولوجيا المالية، حيث تنص الاتفاقية على أن تتشارك كلتا الحكومتين معلومات حول التطورات والابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية في أسواقها، وتهدف الاتفاقية أيضاً إلى تشجيع كل من المنظمين على إحالة الشركات المبتكرة إلى أسواق بعضهما البعض وتزويدهم بالإرشادات التنظيمية، ويمثل الاتفاق الخطوة الأخيرة في خريطة طريق سلطة دبي للخدمات المالية لبناء إطار يدعم الابتكار في مركز دبي المالي العالمي، في أعقاب تطبيق اللوائح التي تضع نظاما مصمما خصصا لمنصات التمويل الجماعي للقروض والاستثمار في الأول من اوت، وهو الأول في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي 24 مايو، أطلقت سلطة دبي للخدمات المالية رخصة اختبار الابتكار (ITL) وهي فئة خاصة من ترخيص الخدمات المالية التي تسمح لشركات التكنولوجيا المالية بتطوير واختبار مفاهيم التكنولوجيا المالية المبتكرة من مركز دبي المالي العالمي.
- من جانبها، أنشأت SFC نقطة اتصالFTCP في مارس 2016 لتعزيز التواصل مع الشركات العاملة في تطوير وتطبيق التكنولوجيا المالية والتقنية التنظيمية في هونغ كونغ، حيث يعمل نظام FTCPعلى تسهيل فهم النظام التنظيمي الحالي في SFC مع تمكينه من البقاء على اطلاع بتطوير الصناعة المحلية.
- في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي، أخذت البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة زمام المبادرة في تبني التكنولوجيا المالية، على سبيل المثال، وضع بنك الإمارات دبي الوطني نفسه كشركة رائدة في مجال التكنولوجيا، حيث أطلق هذا البنكLab Future ، وأعلن التزامه باستثمار مليار درهم في

هذا المجال، وأطلق فرعه مصرف الإمارات الإسلامي، رؤية "الرقمنة أو الموت"، كونه أول بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة يدعم كل من Pay Apple وPay Samsung.

- وخطى بنك المشرق بدبي خطوة أخرى إلى الأمام بتطوير محفظة "المشرق للدفع"، وهي محفظة متنقلة تم تطويرها بشكل طبيعي يمكن استخدامها لإجراء عمليات الشراء، كما أطلق البنك أول بنك رقمي في 30 المنطقة، وهو المشرقNeo ، وبدأ في استخدام الروبوتات لإدارة الحسابات.
- في عام 2024واصل مركز دبي المالي العالمي (DIFC)تعزيز دوروه كمحور رئيسي في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech) من خلال مبادرته "فينتك هايف (FinTech Hive). يعد "فينتك هايف" اول مسرع اعمال متخصص في التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط، حيث يوفر بيئة حاضنة للشركات الناشئة والمستثمرين والشركات الكبرى لتعزيز الابتكار والتطور المالي.

البرامج والمبادرات:

برنامج مسرع التكنولوجيا المالية: يهدف الى دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية من خلال توفير التوجيه والموارد والشبكات اللازمة لتسريع نموها.

برنامج تمكين المرأة في التكنولوجيا المالية (AccelerateHER): يركز على تعزيز دور المرأة في مجال التكنولوجيا المالية من خلال توفير التدريب والفرص للتطور المهني.

برنامج الابتكار المؤسسي في التكنولوجيا المستقبلية: يهدف إلى مساعدة الشركات الكبرى على تبني حلول تكنولوجيا مبتكرة لتعزيز عملياتها التجارية.

قمة دبي للتكنولوجيا المالية 2024: عقدت في الفترة من 6إلى 7مايو 2024في فندق مدينة جميرا، وجمعت قادة الفكر وصناع القرار لمناقشة مستقبل والابتكار المالي.

تعد هذه المبادرات جزءا من التزام مركز دبي المالي العالمي بتعزيز مكانة دبي كمركز عالمي للابتكار المالي والتكنولوجي، وتوفير منصة للشركات الناشئة والمستثمرين للتواصل وتبادل المعرفة. ()

المطلب الثالث: تجربة المملكة العربية السعودية.

تبنت المملكة العربية السعودية التكنولوجيا المالية ضمن رؤيتها 2030، لتعزيز الاقتصاد الرقمي والشمول المالي، مدعومة بمبادرات وتشريعات حكومية. وقد أدى ذلك إلى تحول كبير في الخدمات المالية، وجذب الشركات الناشئة والمستثمرين. وسيتم استعراض أبرز المبادرات المتخذة خلال السنوات الماضية وسنة 2024 لتحقيق هذه الأهداف.

- قامت المملكة العربية السعودية بإنشاء صناديق رمل تنظيمية، Sandbox Regulatoryوهذا الصندوق أو الوعاء مكان "افتراضي" لتوفير إطار قانوني مؤقت لتأهيل فئة المبدعين من أصحاب المشروعات التقنية

الابداعية للحصول على الموافقة الرسمية، ولاحقا، يتم منحهم الترخيص القانوني لممارسة الأعمال والخدمات بصفة رسمية معترف بها. فهو مساحة يمكن اختبار العروض فيها مجانا للقيود المعتادة للتكنولوجيا المالية في العديد من المجالات المبتكرة.

- في فيفري ،2018 قدمت مؤسسة النقد العربي السعودي) SAMA) صندوق رمال يمكن فيه للبنوك أن تجرِب حل" blockcin" الخاص بشركة التكنولوجيا الأمريكية Ripple في الولايات المتحدة من أجل عمليات نقل منخفضة التكلفة عبر الحدود.
- في ماي ،2018 أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن إطلاق الفوترة الإلكترونية على مستوى البلاد يسمى (Esal من خلال SADAD نظام الدفع) لتعزيز عدد المعاملات المالية الرقمية وجعل اقتصاد البلاد أكثر قدرة على المنافسة، حيث تستخدمه الشركات والهيئات الحكومية، وقد وقعت العديد من الشركات الخاصة للانضمام إليه، بما في ذلك البيع بالتجزئة، التأمين والرعاية الصحية والخدمات اللوجستية. وتلاحظ مؤسسة النقد العربي السعودي أن Esal "يمتد بالكامل لدورة حياة الفاتورة من وقت تحرير الفاتورة إلى تسوية الفاتورة". هذا يضيف رؤية للمبيعات، أتمتة التسويات، ويحسن الإدارة المالية .ومن المرجح أن تفعل أكثر من ذلك بكثير في المستقبل نظرا أن SAMA تخطط لإضافة وظائف أخرى.
- أعلن كل من مصرف الإمارات المركزي وسلطة النقد العربي السعودي عن خطط لاستخدام تقنية blockchainإصدار عملة رقمية مقبولة في المعاملات عبر الحدود بين البلدين.
- شهدت قطاع التكنولوجيا المالية في مملكة العربية السعودية نموا ملحوظا عام 2024 مدفوعا بالاستثمارات الكبيرة والدعم الحكومي المستمر.
- عدد الشركات والاستثمارات: بحلول نهاية الربع الثاني من عام 2024بلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية في المملكة 224شركة متجاوزا الهدف المحدد في برنامج تطوير القطاع المالي والذي كان 168شركة (ARGAAM).
- وصل إجمالي الاستثمار الجريء في هذه الشركات إلى 7.1مليار ريال سعودي (حوالي 1.89مليار دولار ريكي) حتى نهاية الربع الثاني من عام 2024.(ARGAAM)
- استخدام المحافظ الالكترونية: في عام 2023ارتفع عدد المستخدمين للمحافظ الالكترونية لشركات النقود الالكترونية بنسبة 56%مقارنة بالعام السابق ليصل العدد الى 21.6مليون مستخدم. (FINTECHSAUDI.COM)

- حصة المدفوعات الالكترونية: بلغت حصة المدفوعات الالكترونية في قطاع التجزئة 70%من اجمالي عمليات الدفع خلال عام 2023مقارنة ب 62% في عام الذي قبله مع السعي لرفعها الى80%بحلول عام 2030. (ARGAAM)
- توقعات النمو: من المتوقع ان يظهر قطاع البنوك الرقمية نموا في الإيرادات بنسبة39% في عام 2024 مما يعكس التوسع المستمر في هذا المجال. (المعلومات، 2023)
- تؤكد هذه الاحصائيات على التزام المملكة بتطوير بيئة تكنولوجيا المالية مزدهرة مما يسهم في تحقيق أهداف رؤية2030.

المطلب الرابع: تجربة الجزائر للتكنولوجيا المالية.

تسعى الجزائر كغيرها من دول منطقة الشرق الأوسط وشامل أفريقيا الى مواكبة التطورات العلمية، والحصول على مكانة رائدة خاصة وأنها تمتلك من الإمكانيات المادية والبشرية ما يؤهلها منافسة دول المنطقة.وبهدف تحقيق الشمول المالي الذي أصبح حاليا أداة للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال توسيع وإتاحة قاعدة الخدمات المالية الرسمية مختلف فئات المجتمع بأسعار مقبولة وبطريقة عادلة وشفافة، وبمعنى آخر قدرة مجيع الأفراد على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح، والاعتماد على الخدمات التكنولوجيا المالية خاصة فيام يتعلق بالمدفوعات سيفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الاموال ومراقبتها لتقليل من مستويات الجرائم المالية، حيث يكمن تسجيل عدة مبادرات اتخذتها الجزائر لتحقيق هذه الاهداف نتطرق الى عنصر تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الجزائر.

أولا: تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر:

عرف قطاع الاتصالات الجزائر منذ التسعينيات تطورا ملحوظا وانفتاح مباشر على الخواص من خلال الإصلاحات التي مهدت الطريق امام المتعاملين الأجانب وشجعتهم على الاستثمار في القطاع حيث تزايدت نسبة مستخدمي الانترنت، في أواخر سنة 2017 تم ربط كل البلديات بشبكة الالياف البصرية من أجل تلبية حاجات مستخدمي الانترنت وكذا تقديم خدمة ذات نوعية. كام ان مواقع الانترنت في تطور مستمر

حيث بلغ 7148 موقع خلال السداسي الاول 2015، كما ارتفعت المواقع المؤسساتية (الوزارات والهيئات التابعة) الى 587 موقع خلال نفس السنة. كما بلغ عدد المشتركين أواخر 2017 حوالي37.83 مليون من بينهم 34 مليون مشرتك في الهاتف النقال أي ما يعادل 91.63%وتعتبر نسبة كبيرة.

ثانيا: انتشار التجارة الالكترونية وسائل الدفع الالكتروني:

يهتم الجزائريون اهتماما كبيرا بالتعاملات التجارية عرب شبكة الانترنت، التي تشهد تناميا تباطئا في عدد المواقع المتخصصة هذا المجال، حيث يعتبر الموقع الالكتروني "واد كنيس" الاغلى من بين المواقع الأخرى في الجزائر، يليه موقع "الجلفة أنفو"، كما يعتبر موقع "الخطوط الجوية الجزائرية" من أبرز المواقع الذي خدمات الكترونية لزبائنه حيث يتيح إمكانية الحصول على تذكرة السفر الكترونيا، وموقع "ارشيبل" الذي يعرض السلع الاستهلاكية ويقوم بتوصيلها، وموقع "الجزائر أسواق" الذي يختص بالبيع بالمزادات العلنية عبر الانترنت ويعرض خدمات الدفع الالكتروني مثل بطاقات فيزا كارد وماستر كارد. كما تتجه الجزائر الى تشجيع الدفع خلال الدفع الالكتروني من خلال اعتماد بطاقة الشفاء في جوان2007 وهي بطاقة الكترونية تسمح بالتعرف على المؤمن وذوي الحقوق أثناء استفادة من خدمات الضامن الاجتماعي، كما وزع بريد الجزائر قبل 2009 قرابة 4 ملايين بطاقة دفع إلكترونية "البطاقة الذهبية" إلى جانب البنوك العمومية والخاصة التي قامت بتوزيع الاف البطاقات على زبائنها. وتجدر الإشارة أنه خلال سنة ،2017 تم الترخيص للشروع في النشاط لأربعة وعشرين تاجرا عبر شبكة الانترنت، مما يسمح لحاملي البطاقات المصرفية (بطاقات ما بين المصارف) بالدفع عبر الانترنت. لقي هذا النوع من الدفع رواجا،2017 رواجا واسعا خاصة بعد صدور القانون المتعلق التجارة الخارجية (2018 /05).

ثالثا: تفعيل دور بنك الجزائر لاحتضان التكنولوجيا المالية:

إن الاستفادة من التكنولوجيا المالية يتطلب توفير بيئة مناسبة من إقامة نظام للتسوية الاجمالية وتطوير استخدام النقود الالكترونية وبطاقة الائتمان، وهو ما يسعى بنك الجزائر.

ووفقا لآخر تقرير صادر عن تجمع النقدي الآلي (**GIE Monétique**)، شهدت التحويلات المالية بين الافراد "**P2P**" باستخدام تطبيقات الهاتف النقال "**Baridimob** " و"**Winpay** ", نموا "هائلا" العام الماضي، حيث بلغت قيمتها الإجمالية 503 مليار دج، مقابل 241 مليار دج في 2023.

وارتفع عدد التحويلات من 17.8 مليون تحويل في 2023 إلى 36.2 مليون في 2024, أي بزيادة قدرها 103 بالمائة، حسب المصدر ذاته.

من جهة أخرى، شهدت عمليات الدفع عبر الهاتف النقال الموجهة للتجار الإلكترونيين نمو ملحوظا، حيث ارتفع عدد العمليات بنسبة 49 بالمائة خلال سنة، ليصل إلى 58.4 مليون عملية، بقيمة إجمالية بلغت 43.5 مليار دج (+56 بالمائة).

وكان الدفع عبر الهاتف المحمول قد دخل رسميا حيز الخدمة في الجزائر سنة 2022, وهو يشمل عمليات الدفع برمز الاستجابة السريعة "QR code" والتحويلات بين الافراد "P2P".

واقتصرت هذه الخدمة، في المرحلة الأولى، على زبائن نفس البنك بكل من البنك الوطني الجزائري وبنك السلام–الجزائر، وكذا بريد الجزائر. غير أنه، ومنذ شهر يناير الماضي، شرعت خمسة بنوك إضافية في توفير خدمات الدفع عبر الهاتف النقال لزبائنها، وهذا بفضل إطلاق التشغيل البيني في يونيو 2024.

وبلغت القيمة الإجمالية للدفع الإلكتروني (عبر أجهزة الدفع الإلكتروني، الإنترنت والهاتف المحمول)، حوالي 643.8 مليار دج في 2024, مقابل 332.6 مليار دج في 2023, أي بنسبة نمو قدرها 48.3 بالمائة، حسب حصيلة تجمع النقد الآلي.

كما ارتفعت عمليات الدفع عبر الإنترنت بنسبة 61 بالمائة السنة الماضية، لتصل إلى 51.9 مليار دج.

ولا يزال قطاع الاتصالات (دفع الفواتير وإعادة تعبئة الرصيد لدى مشغلي الهاتف ومزودي الإنترنت) يهيمن على قطاع الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت، بأزيد من 9.83 مليون معاملة من أصل أزيد من 19 مليون معاملة مليون معاملة تمت عبر الإنترنت.

وشهدت قطاعات أخرى نموا قويا أيضا، لاسيما الفواتير (+125 بالمائة)، بيع الممتلكات (+107 بالمائة)، النقل (+104 بالمائة)، التأمينات (+66 بالمائة).

وتسجل سلطة ضبط قطاع النقديات حوالي 582 تاجرا إلكترونيا منخرطين في النظام الإلكتروني البنكي، أي بزيادة قدرها 107 تجارا إلكترونيا مقارنة بسنة 2023.

وفيما يتعلق بعمليات الدفع الإلكتروني عبر أجهزة الدفع الإلكتروني "TPE", فقد ارتفعت القيمة الإجمالية للعمليات بنسبة 41 بالمائة لتصل إلى 44.5 مليار دج في 2024.

من ناحية أخرى، زاد العدد الإجمالي لعمليات السحب عبر أجهزة الصرف الآلي من 174.4 مليون عملية في 2023, إلى 197.3 مليون عملية في 2024, بقيمة تجاوزت 44.6 مليار دج.

وتكشف المقارنة بين قيمة عمليات الدفع الالكتروني والسحب عبر الموزعات، عن توجه طفيف في التحول نحو الرقمية، حيث ارتفعت نسبة الدفع/السحب من 0.1 في 2023 إلى 0.2 في 2024.

"وتثبت هذه الأرقام أن حاملي البطاقات يقومون بعمليات سحب أقل ويتجهون تدريجيا نحو الدفع الإلكتروني. ومن المتوقع أن تتسارع هذه الوتيرة مع توسع شبكة قبول الدفع الإلكتروني", يضيف تجمع النقد الآلي في تقريره.

واصلت عمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر حركاتها في 2024, وذلك بفضل الإقبال المتزايد للمستهلكين بالأخص على الدفع عبر الهاتف النقال (+56 بالمائة)، عبر أجهزة الدفع الإلكتروني (+41 بالمائة)، وعبر الانترنت.

- **بطاقات الدفع**
- العدد الإجمالي لبطاقات الدفع المتداولة بلغ 19844903 (+20 بالمائة مقارنة مع سنة 2023).
- هذا الرقم موزع كما يلي:
- عدد البطاقات البنكية **CIB** (تصدرها البنوك) بلغ 4239021 بطاقة (+5 بالمائة) , منها 217784 بطاقة "أعمال".
- عدد البطاقات الذهبية (يصدرها بريد الجزائر) بلغ 15605882 بطاقة (+25 بالمائة).
- **الدفع عبر الأنترنت**

عدد التجار الالكترونيين الذين انضموا إلى منصة الدفع عبر الانترنت بلغ 582 (+23 بالمائة مقارنة ب 2023).

- عدد المعاملات المقبولة باستعمال بطاقات الدفع عبر الانترنت بلغ 19594482 (+28 بالمائة).
- قيمة المعاملات التي تمت عبر الانترنت بلغت 51.9 مليار دج (+61 بالمائة).
- **الدفع عبر الهاتف النقال:**
- عدد المعاملات التي تمت عبر الهاتف النقال بلغ 58465858 (+49 مقارنة بسنة 2023).
- قيمة المعاملات التي تمت باستعمال الهاتف النقال بلغت 43.5 مليار دج (+56).
- عدد معاملات التحويل البيني المباشر **P2P** بلغ 36236137 (+103 بالمائة).
- قيمة معاملات التحويل البيني المباشر بلغت 503.9 مليار دج (+109 بالمائة).
- **الدفع عبر أجهزة الدفع الالكتروني:**
- عدد أجهزة الدفع الالكتروني **TPE** لدى التجار بلغ 68140 جهاز (+28 بالمائة مقارنة بسنة 2023).
- عدد المعاملات المقبولة عبر أجهزة الدفع الالكتروني بلغ 5579708 (+40 بالمائة)
- قيمة عمليات الدفع عبر أجهزة الدفع الالكتروني ارتفع إلى 44.56 مليار دج (+41 بالمائة).

السحب من الموزعات الآلية للأوراق النقدية:

- الحظيرة الوطنية للشبابيك/الموزعات الآلية للأوراق النقدية تتكون من 3942 جهاز آلي (+2 بالمائة مقارنة بسنة 2023).
- عدد عمليات السحب من الموزعات الآلية باستعمال بطاقات الدفع بلغ 197323075 عملية مقبولة (+13 بالمائة).
- قيمة عمليات السحب من الموزعات الآلية باستعمال بطاقات الدفع ارتفع إلى 3691.6 مليار دج (+13 بالمائة). (https://news.radioalgerie.dz/ar/node/61555، 16مارس 2025)

- **المبادرات والاتفاقيات:**

توقيع اتفاقية الرقمنة التحويلات المالية بين الضمان الاجتماعي وبريد الجزائر:

تم اليوم الأربعاء26/06/2024بالعاصمة التوقيع على اتفاقية بين الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ومؤسسة بريد الجزائر حول رقمنة التحويلات المالية، بغية تسريع دفع مستحقات المؤمن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم الذين لديهم حسابات بريدية جارية.

ووقّع على هذه الاتفاقية المدير العام للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، نذير قوادرية، والمدير العام لمؤسسة بريد الجزائر، لؤي زيدي. وبموجب هذه الاتفاقية، يسهر كل من الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ومؤسسة بريد الجزائر على وضع "آليات لمعالجة التحويلات المالية عن بعد عبر منصة الكترونية آمنة لتبادل البيانات والمعلومات قصد تأمين وتسريع عمليات دفع مستحقات المؤمن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم".

وبحسب المنظمين، تندرج هذه الاتفاقية في إطار "مواصلة العمل على عصرنة ورقمنة الصندوق وتبسيط اجراءاته في مجال تأمين التحويلات الخاصة بمختلف العمليات المالية، بالتنسيق مع مؤسسة بريد الجزائر".

وفي كلمته بالمناسبة، أوضح قوادرية أن هذه الاتفاقية "تساهم في ضمان حصول المؤمن لهم اجتماعيا على مستحقاتهم بانتظام ودون تأخر"، معتبرا أن هذا العمل يصب في سياق "التحسين المتواصل للخدمة العمومية المقدمة الى مواطنينا والارتقاء بمستوى الخدمات الرقمية".

بدوره، أكّد زيدي أهمية هذه الاتفاقية التي تهدف الى "تعزيز التعاون بين الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ومؤسسة بريد الجزائر"، كما تندرج في إطار "عصرنة خدمات مؤسسة بريد الجزائر لفائدة المواطن".

(https://news.radioalgerie.dz/ar/node/47751، 26جوان 2024)

الجدول 2- 3 :مؤشرات الدفع الرقمي في الجزائر سنة 2024

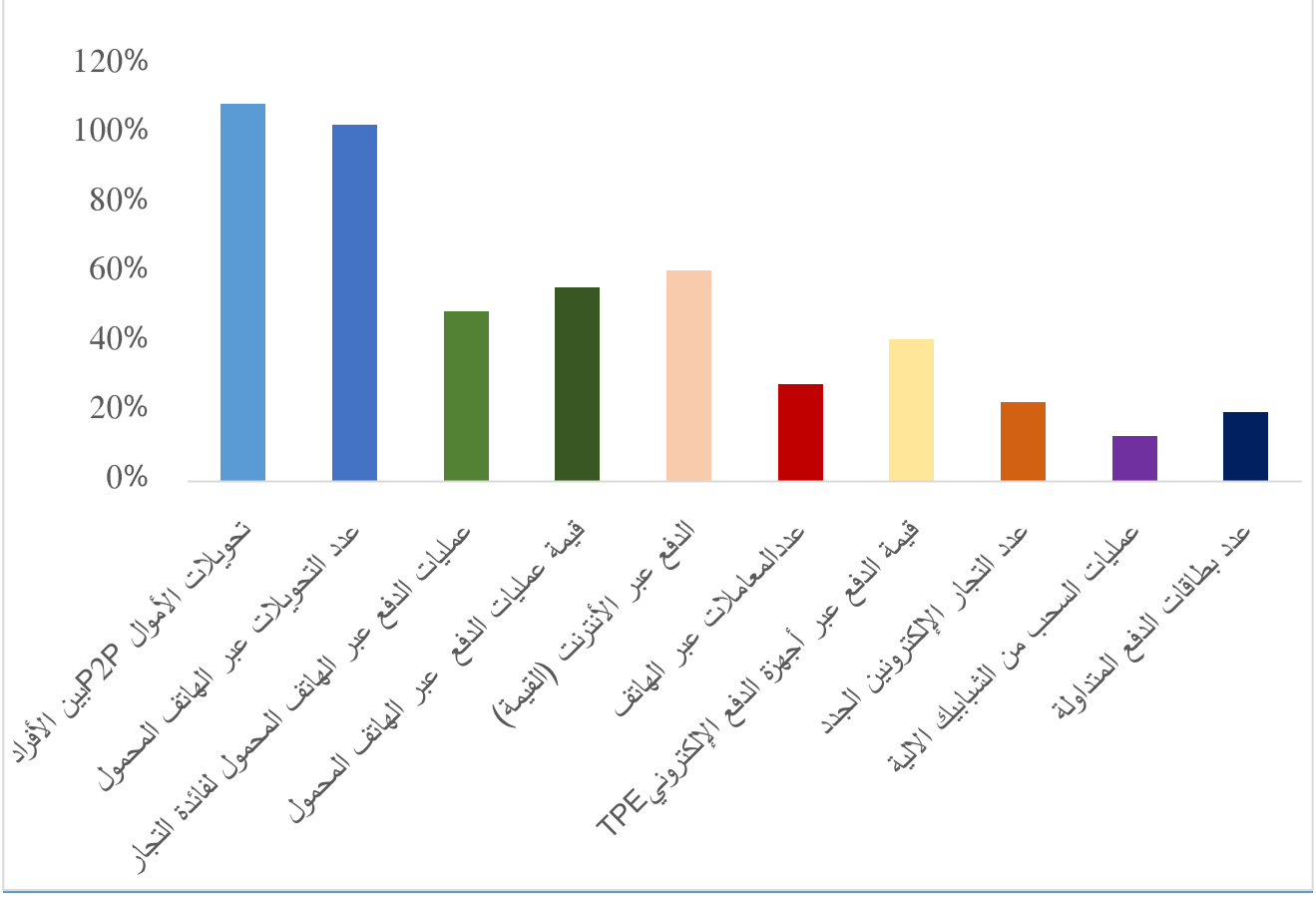

المصدر: الموقع الالكتروني للإذاعة الجزائرية https://news.radioalgerie.dz/ar/node/47751

هناك تحول واضح نحو الرقمنة في الجزائر خاصة بين الشباب مع التركيز كبير على التحولات الفورية عبر الهاتف، الدفع عبر الانترنت ينمو بقوة لكن يحتاج الى مزيد من التوسع في التجار والمتاجر الالكترونية، السحب النقدي لا يزال موجودا لكن بنسبة أقل ما يشير الى بداية الانتقال الى مجتمع أقل اعتمادا على الطرق التقليدية.

المبحث الثالث: واقع وتحديات الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر.

في ظل سعي الجزائر لتنويع مصادر التمويل بما يتماشى مع خصوصية المجتمع، ظهرت الخدمات المالية الإسلامية كخيار يحظى باهتمام متزايد. وقد اتخذت الدولة خطوات لتطوير هذا القطاع كفتح نوافذ للصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية. رغم ذلك، لا تزال تعاني من تحديات كغياب الإطار القانوني ونقص الكفاءات وضعف الوعي العام. لذا، من الضروري دراسة واقع هذه الخدمات وتحديد العقبات لوضع استراتيجيات فعالة للنهوض بها.

المطلب الأول: واقع الصيرفة ونوافذ الإسلامية في البنوك الإسلامية.

أولا: نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تعتبر الصيرفة الإسلامية في الجزائر نظاما مرنا ومستقرا يهدف إلى تحقيق التعاون والتكافل بين الأطراف المتبادلة. يعتمد هذا النظام على مجموعة من المبادئ والقيم التي تحظر الربا وتدعم التبادل العادل بين الأطراف .تمثل البنوك الإسلامية في الجزائر طرازا خاصا من البنوك التي تتعامل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. ومن بين هذه البنوك نذكر بنك البركة الجزائري (تأسس في 1991) وبنك السلام (دخل السوق في 2008)، بالإضافة إلى المؤسسة العربية المصرفية (تأسست في 1998) التي تقدم خدمات إسلامية عبر فرع يسمى "بنك ABC الإسلامي ."وإلى جانب هذه البنوك، سمحت الحكومة الجزائرية بفتح نوافذ إسلامية في بعض البنوك التقليدية مثل القرض الشعبي الوطني والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وذلك منذ نوفمبر 2017. هذه النوافذ تهدف إلى زيادة الادخار المحلي وتوفير التمويل للقطاعات المختلفة، مثل الفلاحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وبحسب آخر التقارير، وصل حجم الأصول الإسلامية في الجزائر إلى أكثر من 2مليار دولار، ما يمثل حوالي 2%من إجمالي الأصول المصرفية في البلاد. وتتميز البنوك الإسلامية في الجزائر بنمو أسرع مقارنة بالبنوك التقليدية، حيث سجلت هذه البنوك نموا بنسبة 15%في السنوات الأخيرة. (زبيد عياش واخرون، 2019)

ثانيا: بنك البركة الجزائري

1. التعريف بالبنك وأهم المراحل التي مر بها:

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي في الجزائر برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000دج، وبدا مزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991.

يمثل الجدول التالي اهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري.

الجدول 2- 4: المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري

السنة	الحدث
1991	تأسيس بنك البركة الجزائري
1994	الاستقرار والتوازن المالي في البنك
1999	المساهمة في تأسيس شركة التامين "البركة والأمان"
2000	المرتبة الأولى بين البنوك ذات راس المال الخاص
2002	إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والافراد
2003	انشاء شركة للترقية العقارية "دار البركة"

2006	زيادة راس المال البنك الى 2.5 مليار دينار جزائري
2009	زيادة ثانية لرأسمال البنك الى 10 مليار دينار جزائري
2017	زيادة ثالثة في رأسمال البنك الى 15 مليار دينار جزائري
2015	-انشاء معهد للتدريب والبحوث في الصيرفة الإسلامية IRFI -انشاء شركة للخبرات العقاريةSATEK IMMO
2018	-أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي -من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية
2019	من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية
2020	زيادة رابعة لرأسمال البنك الى 20 مليار دينار جزائري

المصدر: الموقع الرسمي لبنك البركة www.abaraka-bank.dz

. مختلف الصيغ المعتمدة لبنك البركة الجزائري:

- المرابحة : عملية بيع مع إضافة هامش ربح متفق عليه بين البنك والعميل. يمكن أن تكون العملية بين البنك والمورد أو بين البنك والعميل.
- المشاركة : هي شراكة بين البنك والعميل في رأس المال مع توزيع الأرباح والخسائر وفقًا للنسب المتفق عليها.
- الإجارة :هي عقد إيجار مع وعد بالبيع في نهاية فترة الإيجار، حيث يحتفظ البنك بملكية الأصل بينما يستفيد العميل من استخدامه.
- الإستصناع :عقد مقاولة يتم فيه الاتفاق بين البنك والمقاول على بناء أو تصنيع مشروع معين مسبقًا.
- السلم :بيع مع تسليم مؤجل، حيث يقوم البنك بشراء سلعة يتم تسليمها في وقت لاحق.
- الصيرفة الإسلامية في الجزائر تشهد نمواً ملحوظاً، مع تزايد عدد البنوك التي تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، إلى جانب إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية. يعتبر بنك البركة الجزائري من أبرز البنوك في هذا المجال، وقد تبنى العديد من الصيغ التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يسهم في تعزيز الشمول المالي ودعم الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: واقع التأمين التكافلي في الجزائر

أولا: الإطار القانوني للتأمين التكافلي في الجزائر:

في 25 فبراير 2021، صدر **المرسوم التنفيذي رقم 21-81** الذي يحدد شروط ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر. هذا المرسوم يعدل الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات. بموجب هذا المرسوم، تشرف **وزارة المالية**

على منح التأشيرات لعقود التأمين، بينما يختص **المجلس الإسلامي الأعلى** بمنح شهادات المطابقة الشرعية وإصدار الفتاوى الخاصة بالقطاع.

- **ثانيا: أهم ما جاء به المرسوم التنفيذي 21-81:**
- يتناول المرسوم في الفصل الأول تعريف جميع عناصر التأمين التكافلي، مثل التأمين التكافلي العائلي والعام، وصندوق المشاركين وحساب الشركاء، بالإضافة إلى القرض الحسن.
- في الفصل الثاني، يوضح كيفية ممارسة التأمين التكافلي، حيث يحق لشركات التأمين ممارسة النشاط في شكلين:
- شركات تأمين حصريا في التكافل، أو شركات تقليدية تفتح نافذة إسلامية.
- يتناول المرسوم في المواد 9 إلى 12 نماذج التشغيل المختلفة التي يمكن أن تتبناها الشركات، مثل الوكالة والمضاربة.

الفصل الثالث يحدد كيفية تنظيم الحسابات المالية في شركات التأمين التكافلي، مع ضرورة الفصل بين حسابات الصندوق الخاص بالمشاركين وحسابات الشركاء. في حال كان الرصيد سالبا، يجوز منح قرض حسن للمشاركين بحد أقصى 70% من الأموال الخاصة.

- أما فيما يتعلق بـ إعادة التأمين، يسمح المرسوم بشركات التأمين التكافلي اللجوء إلى إعادة التأمين التكافلي، وإذا تعذر ذلك، يمكنها اللجوء إلى الشركات التقليدية بعد مراجعة لجنة الإشراف الشرعي.
- **ثالثا: المؤسسات التي تقوم بأعمال التأمين التكافلي في الجزائر ونشاطاتها:**
- **شركة :CARDIF** بدأت في 2022 من خلال نافذة للتكافل العائلي، تقدم منتجات مثل التأمين على الحوادث، التأمين على الحياة والوفاة، وتغطية للأمراض والمساعدات للأشخاص المعرضين للصعوبات.
- **شركة :GAM** بدأت نشاطها في أبريل 2022 من خلال نافذة للتكافل العام، وتشمل منتجاتها التأمين على المخاطر المنزلية، سرقة الأثاث، والحوادث المرورية، بالإضافة إلى تأمين ضد الكوارث الطبيعية.
- **شركة الجزائر المتحدة** :بدأت في مارس 2023، وتقدم التأمينات على الوفاة والعجز، التأمين على التمويل المصرفي الإسلامي (عقاري واستهلاكي)، والتأمين على الصحة والحوادث.
- **شركة سلامة للتأمينات** :ما زالت في مراحل التوافق مع أحكام المرسوم التنفيذي رقم 81-21.
- **شركة "الجزائر تكافل"**: بدأت نشاطها في ديسمبر 2023 في مجال التأمين التكافلي العام. (بوزيان، 2024)

الجدول 2- 5 : الشركات والنوافذ الناشطة في سوق التأمين التكافلي الجزائري

الكيان	الوضع القانوني	بداية النشاط
	نافذة متخصصة في التأمين العام	أبريل 2022
	نافذة متخصصة في التأمين العائلي	أبريل 2022
	شركة عمومية للتكافل العام	ديسمبر
	شركة عمومية للتكافل العائلي	مارس 2023

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير زيان بوزيان رئيس مشروع التأمين التكافلي,

رابعا: حجم التأمين التكافلي في الجزائر:

الجدول 2- 6: حجم نشاط التأمين في السوق الجزائري

En DA	Chiffre d'affaires		Structure du marché		Évolution	
	30/09/2022	30/09/2023	2022	2023	En %	En valeur
ASSURANCE CONVENTIONNELLE						
Assurances de Dommages	104 890 254 672	105 604 856 605	86,0%	85,0%	0,7%	714 601 933
Assurances de Personnes*	11 777 955 384	12 770 342 265	9,7%	10,3%	8,4%	992 386 881
Total	**116 668 210 056**	**118 375 198 870**	**95,7%**	**95,3%**	**1,5%**	**1 706 988 814**
ASSURANCE TAKAFUL						
Takaful Général	20 502 007	73 648 336	0,0%	0,1%	259,2%	53 146 329
Takaful Familial	0	18 973 331	0,0%	0,0%	0,0%	18 973 331
Total	**20 502 007**	**92 621 667**	**0,0%**	**0,1%**	**351,8%**	**72 119 660**
Marché direct	**116 688 712 063**	**118 467 820 537**	**95,7%**	**95,4%**	**1,5%**	**1 779 108 474**
RÉASSURANCE						
Acceptations internationales	5 258 875 705	5 714 123 241	4,3%	4,6%	8,7%	455 247 535
Re-Takaful	0	0	0,0%	0,0%	0,0%	0
Total	**121 947 587 768**	**124 181 943 778**	**100%**	**100%**	**1,8%**	**2 234 356 010**

المصدر: (CNA, 2023)

يبقى التأمين التكافلي في الجزائر محدوداً مقارنةً بالتأمين التقليدي، حيث لا يزال يحقق نسباً ضعيفة في السوق. بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة في سوق التأمين حوالي 124.2مليار دج إلى غاية 30 سبتمبر 2023، بزيادة 18%عن نفس الفترة من 2022. استحوذ التأمين ضد الأضرار على 85%من النشاط بما قيمته 105.6مليار دج، بينما سجل التأمين على الأشخاص 12.8مليار دج .أما التأمين التكافلي، فلم يتجاوز حجمه 92.6مليون دج، ما يدل على ضعف انتشاره مقارنةً بباقي فروع التأمين.

ينقسم التأمين التكافلي في الجزائر بين التأمين التكافلي العام والتأمين التكافلي العائلي.

1. حجم التأمين التكافلي العام:

-سجل التأمين التكافلي العام في الجزائر نموا ملحوظًا إلى غاية 30 سبتمبر 2023، حيث بلغ حجمه 73.6مليون دج، مقارنة بـ 20.5مليون دج في نفس الفترة من سنة 2022.

-فرع تأمين السيارات كان المساهم الأكبر، إذ قفز من 13.2مليون دج في 2022 إلى 56.3مليون دج في 2023، بنسبة نمو .327.3%

-فرع الحرائق والمخاطر المختلفة (IRD) عرف أيضا نمواً معتبراً بنسبة 145.5%، من 6.7مليون دج إلى 16.5 مليون دج.

الجدول 2- 7: حجم إنتاج نشاط التأمين التكافلي العام

	2022/09/30	2023/09/30	البنية		التطور
			2022	2023	
تأمين السيارات	13176243 دج	56302330 دج	64.3%	76.4%	327.3%
تأمينات IRD	6749933 دج	16568095 دج	32.9%	22.5%	145.5%
التأمينات الزراعية	0	0	0.0%	0.0%	0.0%
تأمين النقل	575831 دج	574657 دج	2.8%	0.8%	-0.2%
تأمين القروض	0	203255 دج	0.0%	0.3%	0.0%
المجموع	20502007 دج	73648336 دج	%100	%100	%0.0

المصدر: (CNA, 2023)

2. حجم التأمين التكافلي العائلي:

بلغ حجم نشاط التأمين التكافلي العائلي في نهاية سبتمبر 2023 قيمة 18.9 مليون دج، مقارنة بنهاية سبتمبر 2022 حيث كانت قيمته 6.9 مليون دج، أي أنه سجل نسبة نمو كبيرة تقدر 176.1%، حيث يعود هذا التطور إلى الارتفاع الملحوظ على مستوى فرع التأمين على الحياة والوفاة (Vie-Deces)، كما تم تسجيل أولى العقود في فرعي الحوادث والمساعدة.

الجدول 2- 8: حجم إنتاج نشاط التأمين التكافلي العائلي

	2022/09/30	2023/09/30	البنية		التطور
			2022	2023	
الحوادث	0	6500 دج	%0	%0.03	-
المرض	0	0	%0	%0	-
المساعدة	0	9342 دج	%0	%0.05	-
تأمين الحياة والوفاة	6872133 دج	18957488 دج	%100	%99.92	%175.9
الاحتياط الجماعي	0	0	%0	%0	-
المجموع	6872133 دج	18973331 دج	%100	%100	%176.1

المصدر: (CNA, 2023)

المطلب الثالث: تحديات الصيرفة والنوافذ الإسلامية في الجزائر.

أولا: تحديات البنوك الإسلامية في الجزائر

تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر عدة تحديات حالت من انتشارها ونموها بما تتطلع إليه الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، منها ما تعلق بالأطر القانونية ومنها ما هو متعلق بالعنصر البشري وكفاءته، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

1. **التحديات القانونية** (سلامي، 2022)

- قانون النقد والقرض 03-11 لسنة 2003 لا يميز بين أنواع البنوك، بل يمنح تراخيص لمصارف شاملة دون تخصيص إطار واضح للبنوك الإسلامية.
- غياب البيئة التشريعية المناسبة التي تراعي خصوصية الصيرفة الإسلامية، مما يخلق فجوة قانونية عند التطبيق.
- صعوبة المواءمة مع البنك المركزي بسبب اختلاف طبيعة العمليات، خاصة فيما يتعلق بالحصول على السيولة دون الوقوع في الربا.
- عدم قدرة البنوك الإسلامية على الاستفادة من أدوات السياسة النقدية التقليدية مثل القروض الربوية أو خصم الأوراق التجارية.
- ضعف النظام المحاسبي المتوافق مع متطلبات التمويل الإسلامي

1. **تحديات متعلقة بالعنصر البشري** (حبيبة، 2020)

- ضعف وعي المتعاملين بالصيرفة الإسلامية، مما يخلق خلطاً بينها وبين البنوك التقليدية ويثير الشكوك حول مشروعيتها.
- نقص تكوين الكوادر العاملة في هذا المجال، حيث يفتقر الموظفون للمعرفة الكافية بالمفاهيم والآليات الإسلامية، ما يؤثر على جودة الخدمات وقد يؤدي للانحراف عن المبادئ الشرعية.
- **ثانيا: تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر**
- رغم فتح عدد من النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية، إلا أن هذه التجربة تواجه عدة صعوبات تَعيق تطورها وانتشارها، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي: 2022 (طهراوي، 2022)

- **ضعف التكوين والكفاءة البشرية:**

- معظم العاملين تم استقطابهم من البنوك التقليدية، وتلقوا تكوينهم وفق النظام المالي التقليدي.
- نقص التكوين المتخصص في الصيرفة الإسلامية يؤدي إلى ضعف الأداء والانحراف عن الأهداف الشرعية.

محدودية المنتجات الإسلامية: نظام 2003-02 حصر المنتجات في 8 صيغ فقط، وتم استثناء صيغ أخرى مهمة.

إشكالات محاسبية: النظام المحاسبي الحالي تقليدي ولا يتوافق مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.

ضعف استقلالية الهيئات الشرعية:

- غياب الاستقلال التام للهيئات الشرعية عن إدارة البنك التقليدي.
- تبعية النوافذ الإسلامية للبنوك الأم تَضعف من فعاليتها وتَقلل من الحاجة لإنشاء مصارف إسلامية مستقلة.
- **اختلاط الأموال:** اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال المصرف الأم يضعف مصداقيتها أمام المتعاملين.
- غياب الرقابة الشرعية الفعالة نقص التفرغ لأعضاء الهيئات الشرعية.
- عدم وجود هيئة رقابة شرعية مركزية تابعة للبنك المركزي.
- ضعف المتابعة والتدقيق المستقل يؤدي إلى زعزعة ثقة المتعاملين.

المطلب الرابع: تحديات التأمين التكافلي في الجزائر

أولا: التحديات المتعلقة بقوانين التأمين:

- غياب نصوص قانونية صريحة تؤطر التأمين التكافلي وتضمن استقلاليته عن التأمين التجاري.
- لا توجد هيئة رقابة شرعية مركزية لمتابعة التزام الشركات بالمبادئ الإسلامية.

- القانون الحالي يفرض استثمار جزء من الأموال في سندات الخزينة، مما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- بعض الشركات لا تهتم أصلاً بوجود هيئة شرعية، أو تعمل معها شكلياً فقط

ثانيا: تحدي المنافسة والاستثمار:

يمكن حصر تحدي المنافسة في النقاط التالية:

- لسوق محتكر من طرف شركات التأمين التقليدي.
- الشركات الكبرى تفضل التعامل مع شركات ذات خبرة تقليدية.
- محدودية البنوك الإسلامية يعوق فرص الاستثمار الحلال.
- نقص الكفاءات البشرية المدربة على تسيير التأمين التكافلي.. (شخار، 2019)

ثالثا: قلة البنوك الإسلامية العاملة بالجزائر

- غياب هذه البنوك يمنع من توظيف أموال التأمين بطريقة شرعية.
- دفع الشركات إلى التعامل مع بنوك ربوية، ما يضر بمصداقيتها الشرعية (بوعزوز، 2015)

رابعا: ضعف التأهيل الشرعي للعاملين بشركات التأمين التكافلي

- كثير من الشركات تحولت من التأمين التقليدي إلى التكافلي دون تكوين كوادر بشرية مؤهلة.
- ضعف الفهم بالجوانب الشرعية يؤدي إلى خلط في الممارسات. (قميري، 2015)

خامسا: غياب الثقافة التأمينية في أوساط المجتمع الجزائري

- دخل المواطن الجزائري لا يسمح له بالتأمين.
- الأحكام الشرعية غير واضحة للعامة.
- اعتماد شركات التأمين على أساليب تقليدية في التسويق والتواصل.
- غياب التكوين الإعلامي والمجتمعي لتثقيف الناس حول أهمية التأمين التكافلي.

خاتمة الفصل:

توصلنا في هذا الفصل تحليلاً شاملاً لتطور الصناعة المالية الإسلامية في السياق العالمي والعربي، مع التركيز على واقعها وتحدياتها في الجزائر. انطلقنا من دراسة نمو هذه الصناعة على المستوى الدولي، حيث أظهرنا كيف ساهمت المبادئ الشرعية، إلى جانب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، في دعم انتشار هذا النموذج المالي البديل، والذي يقدم حلولاً تتسم بالعدالة والمشاركة، ويبتعد عن أدوات المضاربة والربا المحرمة شرعا.

ثم استعرضنا أبرز التجارب الرائدة في دمج التكنولوجيا المالية بالصناعة الإسلامية في بعض الدول العربية والإسلامية، كماليزيا، الإمارات، السعودية، والجزائر، وهي تجارب تعكس الجهود المبذولة من أجل تسريع وتيرة الرقمنة المالية وتوسيع نطاق الخدمات، مما يدل على إمكانية بناء نظام مالي إسلامي متطور قادر على مواكبة التحولات الرقمية والابتكار المستمر.

وفي الأخير، تطرقنا إلى واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، حيث تم إبراز الممارسات الحالية في الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي، إلى جانب التحديات التي تعيق نمو هذا القطاع، سواء من حيث الأطر التشريعية، ضعف الوعي المجتمعي، أو المنافسة من النظام المالي التقليدي.

يتبين من خلال هذا الفصل أن الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر تمتلك مقومات واعدة، لكنها في حاجة إلى إرادة سياسية قوية، ودعم مؤسساتي وهيكلي، مع ضرورة الاستثمار في التكوين والرقمنة لتهيئة بيئة محفزة تضمن لها النمو والاستدامة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

شهدت الصناعة المالية الإسلامية خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظًا بفضل إدماج التكنولوجيا المالية الحديثة، حيث أصبح هذا التوجه يشكل خيارا استراتيجيا لتعزيز كفاءة الخدمات المالية وتوسيع نطاق الشمول المالي، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والرقمية المتسارعة التي يعرفها العالم. وتعد التكنولوجيا المالية من أبرز الحلول المبتكرة التي ساهمت في مواجهة التحديات التقليدية التي كانت تعيق نمو هذا القطاع، من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات، تخفيض التكاليف، وزيادة سرعة المعاملات، مع ضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

لقد سعت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التكنولوجيا المالية وتطور الخدمات المالية الإسلامية، مع التركيز على التجارب الدولية الرائدة مثل ماليزيا، الإمارات، والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى تقديم قراءة واقعية لواقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر، كدولة تسعى للانفتاح التدريجي على الصيرفة الإسلامية و الرقمنة المالية.

في ضوء التحليل النظري والميداني، تم التوصل إلى جملة من النتائج الهامة، من أبرزها:

- تعد التكنولوجيا المالية عنصرا محوريا في تطوير الخدمات المالية الإسلامية، لما توفره من أدوات رقمية حديثة تيسر الوصول إلى المنتجات المالية الشرعية، وتحسن من جودة الخدمات، وتعزز الشفافية والأمان.
- أظهرت الدراسة أن تقنيات مثل البلوك تشين، الذكاء الاصطناعي، التمويل الجماعي، والتأمين التكافلي تلعب دورا كبيرا في توسيع نطاق الشمول المالي وخدمة الفئات التي كانت مستبعدة من النظام المالي التقليدي.
- تم تسجيل نجاحات ملموسة في بعض الدول الإسلامية على غرار ماليزيا والإمارات في مجال دمج التكنولوجيا المالية في العمل المصرفي الإسلامي، من خلال إطلاق منصات رقمية ومبادرات حكومية تدعم الابتكار المالي المتوافق مع الشريعة.
- أما فيما يخص الجزائر، فقد تبين أنها بدأت تخطو خطوات واعدة نحو دمج التكنولوجيا المالية في قطاع الصيرفة الإسلامية، من خلال فتح نوافذ بنكية إسلامية، تطوير خدمات الدفع الإلكتروني، وإطلاق تطبيقات تحويل الأموال مثل Baridmob و Winpay، إلا أن هذه الجهود لا تزال محدودة وتعاني من ضعف التشريع وتأخر رقمنة القطاع المالي.
- من أبرز التحديات التي تم رصدها: غياب إطار قانوني وتنظيمي شامل، نقص الوعي المجتمعي حول الخدمات المالية الإسلامية الرقمية، وقلة الكوادر البشرية المؤهلة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية.

خاتمة عامة

التوصيات والاقتراحات:

انطلاقاً من النتائج السابقة، يقترح ما يلي :

بالنسبة للدول الإسلامية عامة:

- دعم الاستثمار في البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي الإسلامي، بما يسمح بتسريع عملية التحول الرقمي.
- تحفيز البنوك الإسلامية على تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين لتحسين جودة الخدمات وتقليص التكاليف.
- تطوير أطر تنظيمية وتشريعية مرنة تتماشى مع متطلبات التكنولوجيا، مع ضمان الامتثال التام لأحكام الشريعة الإسلامية.
- توفير برامج تكوين وتدريب لفائدة الموظفين والمستخدمين، قصد رفع كفاءة التعامل مع الابتكارات المالية.
- تشجيع الشراكة بين المؤسسات المالية الإسلامية وشركات التكنولوجيا الناشئة لتطوير منتجات رقمية إسلامية مبتكرة.

بالنسبة للجزائر خاصة:

- تسريع إصدار قانون شامل ينظّم نشاط الصيرفة الإسلامية والتكنولوجيا المالية، مع إدراج المرجعية الشرعية بوضوح.
- إنشاء هيئة وطنية مختصة في الرقابة الشرعية الرقمية تضمن توافق الحلول التكنولوجية مع المبادئ الإسلامية.
- توسيع تجربة نوافذ البنوك الإسلامية نحو تغطية أكبر عدد من الولايات، مع رقمنة الخدمات المصرفية الإسلامية.
- تنظيم حملات إعلامية لتحسيس المواطنين بفوائد التكنولوجيا المالية الإسلامية، وتوفير خدمات بلغات محلية.
- دعم البحث العلمي والأكاديمي في مجال FinTech الإسلامية وتشجيع مشاريع التخرج ذات العلاقة بالتقنيات المالية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. -إبراهيم الكراسنة، (2007)، البنوك الإسلامية" الإطار المفاهيمي والتحديات"، الصندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
2. جمال العسالي، سويسي طه عبد الرحمن، (2022)، البنوك الإسلامية "قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
3. -رميدي عبد الوهاب، بن قيدة مروان، (2021)، التكنولوجيا المالية الابتكارات والحلول الرقمية، منشورات مخبر التنمية المستدامة، كلية الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.
4. -سامي السويلم، (2004)، صناعة الهندسة الإسلامية "نظرات في المنهج الإسلامي"، مركز البحوث شركة الرجحي المصرفية للاستثمارات بيت المشورة للتدريب، الكويت.
5. -سامي السويلم، (2007)، التحوط في التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية.
6. سعد أولاد العيد، (جوان2016)، أسس الصناعة المالية "مقارنة نظرية"، دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط، الجزائر.

المذكرات:

1. إلهام آيت عمر بن عجال، (2017)، آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات -واقع وأفاق-، دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر.

2. الملتقيات:

1. بواري زينب، بن سالم سعاد، (11 مارس 2021)، *تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي*، الملتقى الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.

2. جاسر محمد عمر، (أيام21-20مارس2010)، نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية مقام "تحت العنوان "الواقع وتحديات المستقبل، صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية.

3. سعدية بالقاسم، احمد بركات، (2019)، ثورة التكنولوجيا المالية، الملتقي الوطني العلمي حول صناعة المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير" جامعة المدية"، الجزائر.

4. عبد الرحمان نعجة، علي حمزة، (2014)، الضوابط الشرعية لاستخدامات الهندسة المالية كمدخل لتطوير المنتجات المالية الاسلامية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الاسلامية "كلية العلوم الاقتصادية جامعة المدية، الجزائر.

5. فرج بن سالم، (11 مارس 2021)، *واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر*، الملتقى الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.

6. مركز دبي المالي العالمي، (2024)، برامج ومبادرات مركز دبي المالي العالمي في التكنولوجيا المالية دبي الامارات العربية المتحدة.

7. معمري نارجس، (11 مارس 2021)، *سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الفلاحي والريفي*، الملتقى الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.

- **المجلات:**

4- أسماء طهراوي، (2022)، تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال.

5-اسية هشتان، كريم حرز الله، (2019)، الاحكام العامة للبنوك الاسلامية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، العدد06، جامعة عنابة، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.

6- جهاد بوعزوز، (2015)، تشخيص واقع وآفاق تطوير صناعة التأمين التكافلي مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات.

7- حجيلة قميري، (2015)، انتشار صناعة التكافل وتطورها في الجزائر، مجلة معارف.

8- عبدلي حبيبة، (2020)، الصيرفة الإسلامية في الجزائر "واقع وتحديات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية.

9-فتح الرحمان علي صالح، (2002)، أدوات سوق النقد الإسلامية" مدخل للهندسة المالية الإسلامية"، مجلة المصرفي، العدد26، بنك السودان.

10- لبنة سلامي، (2022)، النوافذ "الحلال" في شركات التأمين التقليدية لتوزيع منتجات التأمين التكافلي في الجزائر، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال.

11- لخضر مرغاد، (2013)، الهندسة المالية من منظور إسلامي مع الإشارة الى تجارب بعض الدول، مجلة العلوم الانسانية، المجلد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

12- مجيد السامرائي، (2019)، الأسواق المالية الإسلامية: الأسس والتطبيقات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق.

13- ناصر, . .,2022 .*أهمية التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي* , مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.23 ,(02)*09* ,

14- نعيمة شخار، (2019)، تحديات صناعة التأمين التكافلي في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية،

15- يوسف سائحي، مليكة بن عملقة، (2018)، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الصفحة92، الجزائر.

- **التقارير:**

1. بنك نيجارا ماليزيا، (2025)، التقرير السنوية2024 –تطورات التكنولوجيا المالية–، ماليزيا.

2. التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، (2016)، تقرير التكنولوجيا المالية وتقرير للأبحاث، موجز الاقتصادي –توجهات الخدمات المالية–، بيفورت.

3. شركة أوامر الشبكة لتقنية المعلومات، (2023)، *التقرير السنوي للتقنية المالية فنتيك*، المملكة العربية السعودية.

4. شركة أوامر الشبكة لتقنية المعلومات، (2023)، التقرير السنوية للتقنية المالية فنتيك سعودية، المملكة العربية السعودية.

5. مركز دبي المالي العالمي، (2024)، *برامج ومبادرات مركز دبي المالي العالمي في التكنولوجيا المالية*، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

6. منظمة الأغذية والزراعة(FAO) ، (2012)، *تقرير حالة الأغذية والزراعة: الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل*.

7. هيئة الأوراق المالية الماليزية، (2025)، التقرير السنوي لعام 2024، هيئة الأوراق المالية، ماليزيا.

8. هيئة الأوراق المالية الماليزية، (2025)، *التقرير السنوي لعام 2024*، ماليزيا.

المراجع باللغات الأجنبية:

1. Cornell, K. W. (2017). Contracts Ex Machina. *Duke Law Journal, 67*(2), 313-382. Récupéré sur https://scholarship.law.duke.edu/dlj/vol67/iss2/3
2. Dinar Standard & Thomson Reuters, (2022), Global Economic Situation Reports.
3. Dinar Standard&Thomson Reuters,(2022) , Global Economic situation Reports.
4. Dusuki, Asyraf Wajdi; Nurdianawati Irwani Abdullah, (2007), "Maqasid al-Shariah, Maslahah, and Corporate Social Responsibility," *American Journal of Islamic Social Sciences*, Vol. 24, No. 1, Ministère de l'agriculture et développement rural, (2007), rapport sur la situation de secteur agricole, Algérie.
5. FinTech, INF, (2021) , Global Islamic FinTech Report.
6. Irene, J. (2017). Crowdfunding and Financial Inclusion. *CGAP*, 25
7. M. Kabir Hassan; Shehu Usman Aliyu; Andrea Paltrinieri; Abdul Rafay Khan, (2019), "A review of Islamic investment literature," Economic Modelling, pp. 191-206,OMAN.
8. Mariane Mathieu, Win Naude, (August 2008), "Export diversity and regional growth in a developing country context," World Institute for Development Economic Research.
9. Paul Samuelson & William Nordhaus, (2010), Economic (special Indian edition), New Delhi.
10. Rahim Abd, Fazira Roshima Rashid, Mahmudul Hossain Md., (2020), "Fintech and Shariah principles in the financial industry: A case study of Islamic fintech in Malaysia," Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 11, No. 3.
11. Siope V. O. M, (2012), Export diversification and Intra-Industry trade in Africa, United Nations Economic Commission for Africa.
12. Suwt Dogruel, Mahmut Takce, (September 2001), Trade liberation and export diversification in selected MENA countries, Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol 13.
13. Tech node, global, (2024), will Digital banks Usher in a New Era of Banking, FinTech News Malaysia.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور مساهمة التكنولوجيا المالية في تطوير الابتكارات المالية الإسلامية في دول العربية عامة وخاصة في الجزائر، من خلال التعرف على ماهية التكنولوجيا وأهميتها، وبيان المبادئ الأساسية للصناعة المالية الإسلامية وتطورها والعوامل المؤثرة في نمو الصناعة المالية الإسلامية، وأدوات التمويل الإسلامي وأبرز الدول في تطورها، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تمثل عاملاً محوريا في تعزيز نمو الخدمات المالية الإسلامية، من خلال توسيع قاعدة المستفيدين وتحقيق الشمول المالي بكفاءة أعلى وتكلفة أقل. كما كشفت الدراسة عن التطور الملحوظ الذي عرفته المؤسسات المالية الإسلامية، والتي تمكّنت، رغم حداثة نشأتها مقارنة بالمؤسسات التقليدية، من تحقيق نجاحات ملموسة على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة. ويتجلى هذا التقدم في ارتفاع عدد البنوك الإسلامية واتساع نطاق انتشارها الجغرافي، إذ باتت البنوك الإسلامية العربية تتصدر المشهد المصرفي الإسلامي العالمي من حيث العدد وحجم الأصول، حيث يسجَّل وجود أكثر من 155 بنكًا إسلاميا عربيا في الوقت الراهن.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية ، الصناعة المالية الإسلامية، الابتكار المالي.

Abstract:

This study aimed to shed light on the role of financial technology (FinTech) in supporting and developing innovations in the Islamic financial sector, particularly in Arab countries in general and Algeria in particular.

The study addressed the definition and importance of FinTech, outlined the fundamental principles of the Islamic finance industry, its development, the factors influencing its growth, as well as Islamic financing tools and the leading countries in this field .The findings of the study concluded that FinTech plays a pivotal role in enhancing the growth of Islamic financial services, by expanding the beneficiary base and achieving financial inclusion with greater efficiency and lower cost .The study also revealed the remarkable progress made by Islamic financial institutions, which, despite their relatively recent emergence compared to conventional institutions, have achieved tangible successes both regionally and globally—especially in the aftermath of the recent global financial crisis.

This progress is evident in the increasing number of Islamic banks and the expansion of their geographical reach. Today, Arab Islamic banks lead the global Islamic banking scene in terms of both number and asset size, with more than 155 Arab Islamic banks currently in operation.

Keywords: Financial Technology, Islamic Financial Industry, Financial Innovation.